لتصحيح المسار نحو الحكم الرشيد.. صون الحريات هويتنا وعمق استراتيجتنا

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2024/09/08

No. : 7947

نجاحات متتالية

ثمرة وحدة القرار في الموصل وكركوك وبغداد وثم كردستان

انتخابات اقليم كردستان: إعادة جدولة »الشراكة« أم »ضبط الخسائر«؟

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

مرصد اخبار العراق واقليم كردستان

- المكتب السياسي: ما حدث يندرج ضمن إعادة تنظيم مؤسسات الحزب وتعزيز أدائها
- الرئيس بافل: الدستور هو الأساس لإدارة الدولة وحل المشكلات
- الاتحاد الوطني: نجاحنا في الموصل وكركوك وبغداد سينعكس على انتخابات كردستان
- الاتحاد الوطني يسعى لتصحيح مسار الحكم وتشكيل حكومة خدمية
- تصحيح مسار الحكم مطلب شعب كوردستان
- محافظ كركوك يؤكد أهمية التعاون مع القضاء
- الاتحاد الوطني: هذا الصمت يضفي الشرعية على هجوم المسيرات التركية
- مشروع حسابي.. العائق الاكبر امام موظفي الاقليم
- خسائر العراق المالية جراء استمرار أربيل بتهريب نفط الإقليم
- رئيس الجمهورية يزور المثنى للاطلاع على احتياجاتها وواقعها الخدمي
- رئيس الجمهورية: للمثنى عمقها التاريخي وأصالتها وقدرتها على تجاوز التحديات
- "سرقة القرن" في العراق.. أبعاد المواجهة بين "النزاهة والقضاء"

قضايـــــا كردســـــتانية

- انتخابات اقليم كردستان: إعادة جدولة «الشراكة» أم «ضبط الخسائر»؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الدور الرقابي "معطّل" في البرلمان العراقي
- محمد حسن الساعدي: انسحاب التحالف الدولي من العراق واستعداد داعش للعودة!!
- رستم محمود: ما لامريكا وما لإيران في أحوال العراق
- مايكل نايتس : "فضيحة ووترغيت" في العراق وتداعياتها على العلاقات مع واشنطن

المـرصـــد التركـــي و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين : تقريع جنود امريكيين في إزمير: أتراك ضدّ الإبادة
- إمام أوغلو يتحدى حكومة إردوغان بالرحيل قبل حبسه وحظره سياسياً
- كيليتشدار أوغلو: تركيا لم تعد دولة!
- الحزب الديمقراطي أكبر تهديد لكردستان
- مروان قبلان : عن مثلث سورية- تركيا- إيران

المرصد السوري و الملف الكردي

- قسد تكشف حصيلة عملياتها لمكافحة "داعش" خلال تموز وآب
- صالح مسلم: إنها مسألة وجود الكرد من عدمه
- د. محمد السعيد إدريس: سوريا والتوجهات التركية الجديدة

المـرصد الايراني

- بزشكيان يتحدث «جراحات كثيرة» وقاليباف يحذر من عرقلة الحكومة
- توازنات بزشكيان..حدود التغيير في سياسات إيران بعد تشكيل الحكومة

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- د.نبيل فهمي : نظام دولي مضطرب فاقد القيادة والريادة
- روسيا تعلن تعديل عقيدتها النووية.. مواجهة غير تقليدية؟
- كتالونيا تطوي صفحة الانفصال وتغلق أحاديث الرحيل.. ماذا حدث؟
- الاخيرة : صون الحريات هويتنا وعمق استراتيجتنا

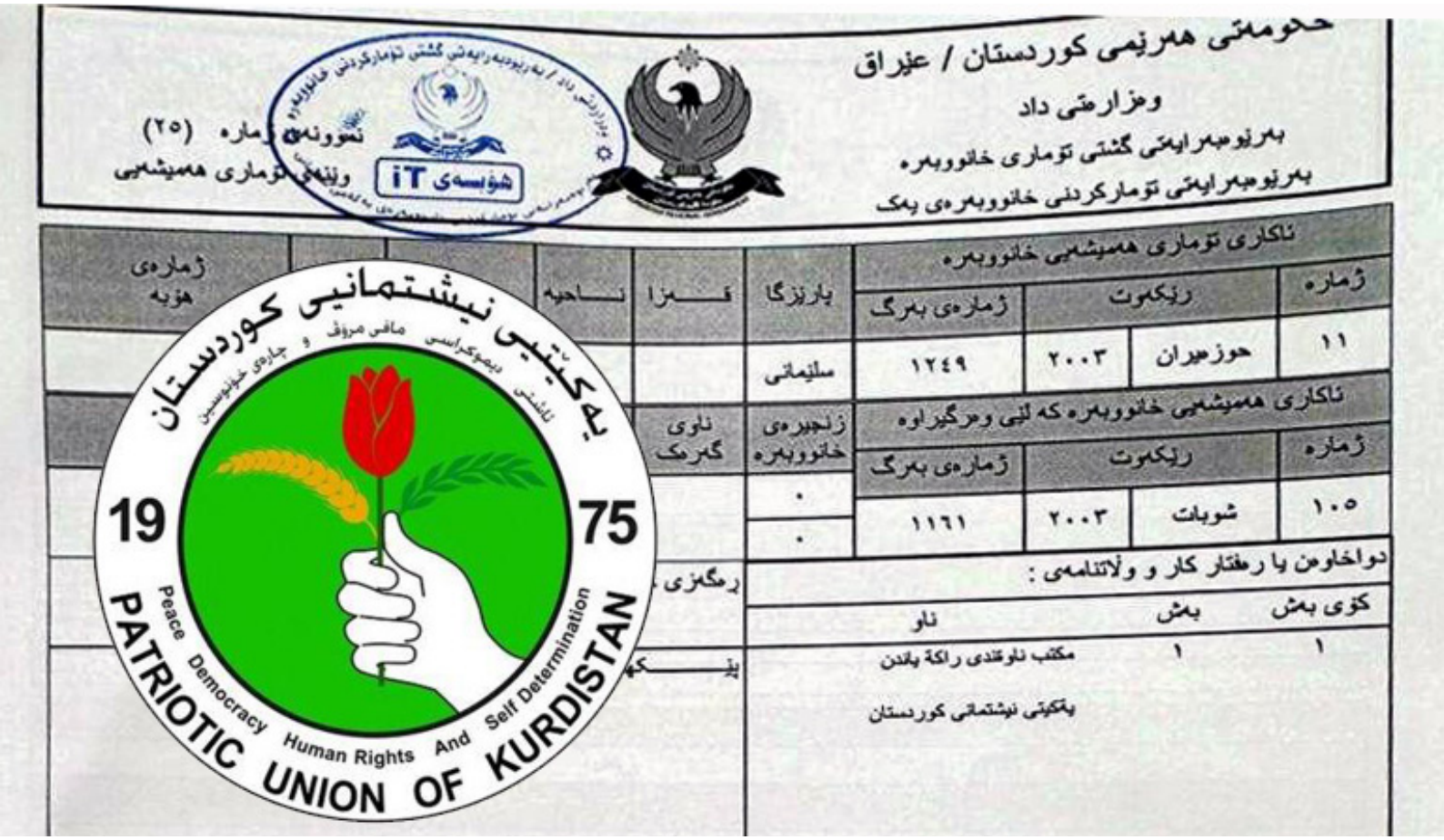

اعلام المكتب السياسي يوضح مجريات قضية مبنى جاوديرا:

ما حدث يندرج ضمن إعادة تنظيم مؤسسات الحزب وتعزيز أدائها

نفى إعلام المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الجمعة ٢٠٢٤/٩/٧ الأنباء المتداولة حول استحواذ قوة عسكرية تابعه له على مبنى مؤسسة جاوديرا التي يديرها ملا بختيار.

وقال في بيان، إن مؤسسة جاوديرا الثقافية ظلت تمارس أعمالها حتى الآن بدعم مالي من الاتحاد الوطني، ولكن السيد ملا بختيار الذي يبدو أنه لم يَعد يريد الاستمرار بالعمل تحت مظلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، لم يسلم تلك المؤسسة للاتحاد حتى يوم الخميس".

وأوضح أنه "لذا فالاتحاد الوطني الكوردستاني يرى أن من حقه الكامل أن يسترجع المؤسسة التي بنيت بأمواله خاصة وأن الأرض

التي بنيت عليها مؤسسة جاودير تعود ملكيتها للاتحاد أيضاً".

وأضاف أن "ما حدث لا يفسر بأي شكل من الأشكال على أنه تحجيم لحرية التعبير بل على العكس تماماً، فهو يندرج ضمن إعادة تنظيم مؤسسات الحزب وتعزيز أدائها خدمة لكوردستان وشعبها"، رافضا "ما تم تداوله حول تدخل قوة عسكرية لاسترجاع مبنى جاودير".

وشـدد بيان إعـلام المكتب السياسي على أن "السيلمانية هي عاصمة الثقافة في إقليم كردستان ومركز حرية التعبير عن الرأي والنشاطات الثقافية المتنوعة وهذا مدعاة فخر للاتحاد الوطني الكوردستاني الذي كان دائماً في المقدمة بهذا المجال".

وأكد أن "ما يدعو للأسف الشديد أن بعض الأذرع الإعلامية لجهات متنفذة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، تحاول دائما حرف الأحداث عن مسارها الواقعي وتزييف الحقائق، لإيهام شعب كوردستان".

ودعا البيان تلك الجهات إلى "الإفراج عن الصحافيين المعتقلين في سجون أربيل وبادينان المظلمة لو كانوا صادقين في إدعاءاتهم وحرصهم على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي"، مخاطبا إياهم بالقول إن "السليمانية لا تحتاج منكم أن تذرفوا لها دموع التمساح، بل عليكم أن تتعلموا منها الديمقراطية".

السليمانية لا تحتاج منكم أن تذرفوا لها دموع التمساح، بل عليكم أن تتعلموا منها الديمقراطية

الدستور هو الأساس لإدارة الدولة وحل المشكلات

الرئيس بافل : استطعنا انهاء استخدام رواتب المواطنين لتحقيق مصالح حزبية

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٤/٩/٥ في دباشان، ستيف بيتنر القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في اقليم كوردستان.

وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع في اقليم كوردستان وإجراء الانتخابات، حيث تم التأكيد على تهيئة ظروف ملائمة لكي يتمكن المواطنون من المشاركة في العملية الانتخابية بحرية، وبالتالي تسهم في تطوير المسيرة الديمقراطية في المنطقة.

كما تم خلال اللقاء، التطرق الى حل المشكلات والمسائل ذات العلاقة بحياة ومعيشة المواطنين، حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد: «ربط حياة ومعيشة المواطنين بالصراعات السياسية واستخدام الرواتب، التي هي حق بدائي للمواطنين، لتحقيق مصالح حزبية، كان عملا غير مشروع، ولحسن الحظ استطعنا الوقوف بوجه هذا الأمر، وعدم فسح المجال لتعريض حياة ومعيشة مواطنينا للخطر».

وفيما يتعلق بنجاح العملية السياسية في العراق واستقلال السلطة القضائية في المنطقة، قال الرئيس بافل: «ندعم تماما قرارات مجلس القضاء الأعلى العراقي، والذي هو مؤسسة مهمة وحساسة في البلد ونحترمه، وعلى جميع الأطراف أيضا احترام هذه المؤسسة وعدم وضع العراقيل أمام مهامها. فالدستور هو الأساس لإدارة الدولة وحل المشكلات، وجميع أعمال المؤسسة القضائية بهذا الصدد، كانت تصب في مصلحة القوميات والمكونات كافة، وسعت لتحقيق العدالة».

الاتحاد الوطني الكردستاني:

نجاحنا في الموصل وكركوك وبغداد سينعكس على انتخابات كردستان

أشاد جعفر الشيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني بالدور الملف للبيشمركة الابطال التابعة لقيادة قوات الاحتياط واصفا إياهم بـ»شهداء احياء» لما قدموه من التضحيات في سبيل كوردستان.

واجتمع جعفر الشيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني وقوباد طالباني عضو المكتب السياسي ومسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال بحضور اللواء وستا رسول مسؤول مركز تنظيمات البيشمركة وقائد قوات الاحتياط وسعدي بيرة المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم السبت ٢٠٢٤/٩/٧ مع مناضلي قوات الاحتياط للبيشمركة.

واكد جعفر الشيخ مصطفى خلال الاجتماع على الموقف الثابت والمبدئي للرئيس بافل والقيادة في الاتحاد الوطني حول ضرورة تنظيم البيشمركة وبناء قوة موحدة كوردستانية في الإقليم مهمتها حماية اقليم كوردستان من المخاطر.

من جانبه أشار قوباد طالباني الى «المكانة المهمة للقوات البيشمركة ومناضلو قوات الاحتياط في الدفاع عن مؤسسات الإقليم، واستعرض للحضور مستجدات الوضع في إقليم كوردستان والدور الملف للاتحاد الوطني على الساحة السياسية في كوردستان والعراق».

وشدد قوباد طالباني على ان الاتحاد الوطني الكوردستاني اليوم يتمتع بوحدة الصف والموقف والخطاب أكثر من أي وقت، وهذا ما أدت الى تعزيز مكانته على مستوى الإقليم والعراق وانعكست بالإيجاب على مصالح شعب كوردستان» مؤكدا ان «وحدة الاتحاد الوطني أدت الى النجاحات المتتالية في الموصل وكركوك وبغداد»، معبرا عن امله بان «ينعكس هذه النجاحات على انتخابات برلمان كوردستان المقبلة».

الاتحاد الوطني يسعى لتصحيح مسار الحكم وتشكيل حكومة خدمية

اكد رفعت عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٤/٩/٤ ، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الوحيد القادر على تصحيح مسار الحكم في اقليم كوردستان.

واضاف رفعت عبدالله خلال اجتماعات منفصلة عقدها مع مسؤولي الدوائر الانتخابية في حدود محافظة السليمانية والبيشمركة القدامى: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد لانتخابات برلمان كوردستان لتغيير المسار الخاطئ للحكم في اقليم كوردستان.

واضاف: ان الحكومة الحالية تقوم بالتمييز بين مناطق اقليم كوردستان وجميع القطاعات محتكرة من قبل طرف واحد، لذا التغيير سيتم بانتصار الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات برلمان كوردستان، ونريد تصحيح مسار الحكم وتشكيل حكومة خدمية.

واوضح عضو المكتب السياسي: ان مشكلة تاخير صرف رواتب الموظفين تتعلق بالمشاكل الموجودة في قوائم الرواتب ولاتتوافق مع القوائم الموجودة لدى الحكومة الاتحادية، وهذا بسبب ان طرف سياسي مسيطر على الحكومة ويستخدمها لمصالحه الحزبية الضيقة واصبحت حكومة احتكارية.

وقال: نعمل معاً بفريق واحد لانجاح الاتحاد الوطني الكوردستاني في الانتخابات، لكي نتمكن من تصحيح الاوضاع الحالية، لان الهدف الرئيسي للاتحاد الوطني الكوردستاني هو تصحيح مسار الحكم وتشكيل حكومة خدمية وعادلة في اقليم كوردستان.

تصحيح مسار الحكم مطلب شعب كوردستان

يهدف الاتحاد الوطني الكوردستاني الى تصحيح مسار الحكم واستعادة توازن القوى، ويؤكد قيادي بارز في الحزب، أن الاتحاد الوطني يسعى الى ذلك في الانتخابات القادمة، المقرر إجراؤها في ٢٠٢٤/١٠/٢٠.

وقال محمود سنكاوي القيادي والبيشمركه العتيد للاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح صحفي يوم السبت ٢٠٢٤/٩/٧ : «قدم الاتحاد الوطني الكوردستاني تضحيات جسام في نضاله المديد في سبيل ضمان حياة مستحقة لشعب كوردستان، إلا أن الظروف لم تكن في مستوى تطلعات وطموح الجماهير والاتحاد الوطني، لذا نسعى الى استعادة توازن القوى وتصحيح مسار الحكم».

وأضاف محمود سنكاوي: «تصحيح مسار الحكم ليس فقط مطلب الاتحاد الوطني الكوردستاني، بل هو مطلب شعب كوردستان بجميع أطيافه، لذا نسعى لتحقيق ذلك، من أجل خدمة المواطنين».

محافظ كركوك يؤكد أهمية التعاون مع القضاء

رحب محافظ كركوك ريبوار طه مصطفى ، الخميس ٢٠٢٤/٩/٥ ، برئيس محكمة استئناف كركوك القاضي قاسم محمد العزاوي.

تم التاكيد على اهمية التعاون المشترك بين الادارة والقضاء بما يسهم في دعم دور القضاء وارساء دعائم القانون وإسناد جهود الادارة والمؤسسات الحكومية.

حضر اللقاء ، عضو مجلس محافظة كركوك هوشيار اغا الكاكي والمعاون الفني.

كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب:

صمت حكومتي بغداد والاقليم يضفي الشرعية على هجوم المسيرات

دانت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني بشدة، الهجمات المتكررة للمسيرات التركية على مناطق اقليم كوردستان، والتي أدت الى استشهاد وجرح عدد من المواطنين المدنيين.

وقالت كتلة الاتحاد الوطني النيابية في بيان : «ندين ونستنكر بشدة الهجوم الوحشي الذي شنته المسيّرات التركية على موطنين من اقليم كوردستان، ففي أقل من ٧٢ ساعة مضت، شنت طائرات تركية ٣ هجمات منفصلة في حدود محافظتي السليمانية ودهوك مما أدى الى استشهاد ٧ مواطنين، اثنان منهم ينتميان لعائلة واحدة وأحدهم طفل صغير، فضلا عن اصابة عدد آخر بجروح بليغة».

وبعد تقديم خالص العزاء والمواساة الى ذوي الشهداء، والدعوة للجرحى بالشفاء العاجل، أكدت كتلة الاتحاد الوطني «أن استمرار الهجمات والقصف الجوي، وصمت الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ازاء ماتتعرض له سيادة العراق واستشهاد وجرح المواطنين، هو نوع من الرضا وإعطاء الشرعية لتلك الهجمات»، داعيا «الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان ان يخرجوا عن صمتهم ويتخذوا مواقف جادة».

هذا و استهدفت طائرة مسيرة، بعد ظهر يوم الخميس ٢٠٢٤/٩/٥، سيارة في ناحية زلان التابعة لقضاء جوارتا بمحافظة السليمانية، ما أدى الى استشهاد ثلاثة أشخاص داخل السيارة المستهدفة .

وكانت مسيرة تركية أيضا، قد قصفت الأربعاء، سيارة على طريق دوكان- خلكان بالسليمانية، وأسفر الحادث عن استشهاد رجل وولديه.

وبحسب إحصائيات منظمة منظمة فرق صناعة السلم المجتمعي الأمريكية (CPT)، التي نشرت أواسط الشهر الماضي، خلال أكثر من ٣٣ عاما، أوقعت الضربات التركية والإيرانية ٨٥٤ ضحية بين المدنيين منهم ٤٢٥ شخصا فارقوا الحياة، وأكثرية الضحايا المدنيين كانوا بسبب الضربات التركية.

مشروع حسابي..
العائق الاكبر امام موظفي الاقليم

رغم ان حكومة إقليم كوردستان قامت بتوزيع رواتب الموظفين خلال الأيام السابقة الا ان عدد كبير من الموظفين الذين سجلوا أسمائهم في مشروع حسابي لم يتسلم رواتبهم حتى الان لأسباب فنية في أجهزة ATM وعدم وجود الأموال فيها وعدم تحويل الرصيد الى حساباتهم، ويقول خبير في الشؤون الاقتصادية: « مشروع حسابي اثبت فشله والموظفين يريدون تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية وتوطين الرواتب في المصارف الحكومية».

شالاو كوسرت رسول: موظفو الإقليم يدفعون ضريبة «حسابي»

وقال شالاو كوسرت رسول خلال الأيام السابقة في توضيح تسلم PUKMEDIA نسخة منه: «ان السبب في عدم صرف الرواتب او تأخيرها هو تأخير عملية التوطين واصرار حكومة اقليم كوردستان على توطين الرواتب في مشروع حسابي، ورغم رفض هذا المشروع على مستوى الحكومة الاتحادية والمؤسسات الاتحادية، لكن اصرار حكومة اقليم كوردستان على تنفيذ هذا النظام فاقم المشكلة بشكل أصبح فيها الموظف البسيط هو الضحية».

واوضح: «من منطلق شعورنا بالمسؤولية وقناعتنا بضرورة الاسراع في معالجة هذا المشكلة، نقترح ان تقوم

حكومة اقليم كوردستان وبدلاً من اقتراح مشروع حسابي وتفاقم المشكلة بين اربيل وبغداد، ان يكون لها حل انسب تنفذ خلاله شروط الحكومة الاتحادية من جانب، ومن جانب آخر يعالج مشكلة رواتب الموظفين، لذا نحن نرى بان معالجة هذا المشكلة يكمن في تقديم مشروع شامل ومتكامل لإنشاء مصرف وطني في اقليم كوردستان»

خبير اقتصادي: مشروع حسابي يضمن مصالح شخصية

يقول جبار كوران خبير في الشؤون الاقتصادية خلال تصريح لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « حسابي هو مشروع تجاري يضمن مصلحة شخصية، واذا ارادت حكومة إقليم كوردستان تحقيق مصلحة الموظفين عليها ان تقوم بتوطين الرواتب في المصارف الحكومية وتنفيذ قرار المحكمة الاتحادية بهذا الشأن».

وأضاف: «المصارف الحكومية في مشروع حسابي اكثر ثقة مقارنة بالمصارف الاهلية، كما ان البنك المركزي العراقي يدعم المصارف الحكومية وهذا ما لا يسمح بإفلاسهم الا نادرا، بعكس المصارف الأهلية التي تشهر الإفلاس خلال الازمات المالية والاقتصادية».

مشروع حسابي يقيد الموظفين

أنهي مشروع حسابي الثقة بين المواطنين وحكومة إقليم كوردستان، ويرى الخبراء في مجال المالية ان هذا المشروع يضع قيود غير قانونية اما الموظفين.

تقول الدكتورة لافه اراس الخبيرة في الشؤون المالية والاقتصادية في حديث لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « التوطين بما فيه من الشفافية والوضوح أحسن من مشروع حسابي، كما انه التوطين تابع للحكومة الاتحادية التي تعطي ضمانا أكبر للموظفين».

وبينت ان « حكومة الإقليم لم تتمكن من انهاء مسألة عدم الثقة الموجودة بينها والمواطنين فيما يتعلق بالرواتب والمستحقات المالية، وهذا ما أدى الى تحييز الموظفين الى مشروع التوطين أكثر من مشروع حسابي الذي فشل وفقد الثقة لدى المواطنين».

موظف: مشروع حسابي اثبت فشله

يقول موظف تم تسجيل راتبه في مشروع حسابي الذي يفترض ان يستلم راتبه لشهر تموز بصورة الكترونية: « اثبت مشروع حسابي فشله، حيث انه خلال ثلاث الأيام الماضية حاولت جاهدا لاستلام راتب شهر تموز وفق نظام حسابي الا انه وبأسباب مختلفة لم أتمكن من استلامه، في حين كان توزيع الرواتب للأشهر السابقة لم تواجه هذه المشكلات وجرى توزيع الرواتب بصورة سليمة».

هذا وأعلنت وزارة المالية في حكومة إقليم كوردستان يوم الثلاثاء ٢٠٢٤/٩/٣ جدول رواتب شهر تموز وكان من المفترض توزيع الرواتب خلال ٣ أيام، الا ان عدد من الموظفين المسجلين في مشروع حسابي لم يتمكن من استلام الرواتب حتى الان حيث لم يحوَّل الرصيد الى حساباتهم وهناك مشاكل فينة في أجهزة توزيع الرواتب كما انه لا يوجد التمويل الكافي لسد الرواتب في أجهزة ATM.

خسائر العراق المالية جراء استمرار أربيل بتهريب نفط الإقليم

نبه الباحث بالشأن الاقتصادي ضياء عبد الكريم، ان "إقليم كردستان يواصل تصدير النفط على الرغم من وجود قرار من محكمة باريس بإيقاف الصادرات باتجاه تركيا او ميناء جيهان، الا ان حكومة بارزاني تواصل التصدير بالصهاريج ، حسب قوله .

وتابع عبد الكريم في تصريح طالعه المسرى السبت ٧/٩/ ٢٠٢٤ ان قرار أوبك بتخفيض الصادرات العراقية بواقع ١٣٠ الف برميل نفطي ستكون لها تداعيات وفقدان العراق لضعف ايرادات الكمية المخفضة.

وأضاف ان "الكمية المصدرة من الإقليم بشكل غير رسمي لم تكن محتسبة من ضمن حصة العراق المسموح بتصديرها من قبل منظمة أوبك، الا ان الامر قد كشف وأصبحت المنظمة تعرف بكمية صادرات الإقليم، لذا خفضت حصة العراق المصدرة عبر محافظة البصرة".

لفت في السياق الى ان "إيرادات الصادرات النفطية في الإقليم لم تسلم الى بغداد، إضافة الى ان الكمية المصدرة عبر البصرة قد انخفضت بواقع ١٣٠ الف برميل".

أشار الى ان بغداد خسرت إيرادات ٢٦٠ الف برميل بسبب صادرات الإقليم.

رئيس الجمهورية يزور المثنى للاطلاع على احتياجاتها وواقعها الخدمي

المحافظ:انها الحدث الأبرز في تاريخ هذه المحافظة

وصل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الخميس ٥ أيلول ٢٠٢٤ إلى محافظة المثنى، في زيارة تفقدية يطلع خلالها على واقع المحافظة.

والتقى فخامته في مبنى محافظة المثنى، السادة محافظ المثنى مهند العتابي ورئيس مجلس محافظة المثنى أحمد محسن آل دريول وعدداً من أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المحافظة والقيادات الأمنية فيها.

وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع العامة في المحافظة وسبل تعزيز الاستقرارين الأمني والاقتصادي فيها، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة بذل الجهود للارتقاء بالواقع الاقتصادي للمحافظة عن طريق دعم الاستثمار والاستفادة من الثروات المعدنية والنفطية الموجودة في بادية السماوة وتطوير وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية.

ضرورة الاهتمام الجاد بمعالجة النواقص والمشكلات التي تعاني منها المثنى

كما أكّد فخامته ضرورة الاهتمام الجاد بمعالجة النواقص والمشكلات التي تعاني منها المثنى وعلى النحو الذي يوفر كافة احتياجات المواطنين خصوصاً المرتبطة بالوضع الاقتصادي والفقر والبطالة، وبما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للجميع وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات.

أهمية الإفادة من هذا الاستقرار في تطوير الخدمات

وأكد فخامة الرئيس أن العراق يعيش حالة من الاستقرار السياسي والأمني، مشدداً على أهمية الإفادة من هذا الاستقرار في تطوير الخدمات الضرورية للمواطنين، وتحقيق التنمية الشاملة في البلاد، مؤكداً أن البعض ينقل صورة سيئة عن الأوضاع في العراق من خلال الإعلام أو بعض الجهات، وقد عملنا على نقل الصورة المشرقة للوضع في العراق خلال الزيارات والمشاركات في المؤتمرات الدولية.

إطلاق سراح أكثر من (١٢٠٠٠) اثني عشر ألف معتقل وموقوف

وأوضح رئيس الجمهورية أن رئاسة الجمهورية شكلت لجنة تضم ممثلين عن رئاسة الجمهورية ووزارتي الداخلية والعدل ومجلس القضاء الأعلى ومستشارية الأمن القومي عقدت عدة اجتماعات وأسفرت أعمالها عن إطلاق سراح أكثر من (١٢٠٠٠) اثني عشر ألف معتقل وموقوف ممن انتهت مدد محكومياتهم أو ألغيت من قبل محكمة التمييز، مؤكدا أن رئاسة الجمهورية قدمت أيضاً عدداً من مشاريع القوانين المهمة إلى مجلس النواب وتعمل على إقرارها مستقبلا.

واستمع السيد الرئيس إلى شرح مستفيض من كبار المسؤولين الحكوميين والقيادات الأمنية في المحافظة بشأن الإجراءات والخطط المتبعة لترسيخ الأمن والاستقرار فيها، كما اطلع على احتياجات محافظة المثنى وواقعها الخدمي من خلال شروحات السادة أعضاء مجلس النواب عن المحافظة.

بدورهم عبر محافظ المثنى والسادة المجتمعون عن سعادتهم بزيارة السيد رئيس الجمهورية، معربين عن شكرهم لاهتمام فخامته بأحوال المحافظة ومواطنيها ومؤكدين في الوقت ذاته عدم ادخارهم أي جهد من شأنه النهوض بواقعها على مختلف الصعد.

زيارة جامعة المثنى

وفي أثناء زيارته إلى محافظة المثنى، زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٥ أيلول ٢٠٢٤، جامعة المثنى والتقى رئيسها الدكتور حسين الشاهر بحضور عمداء الكليات ورؤساء الأقسام التابعة لها وعدد آخر من الكوادر الإدارية فيها.

وفي مستهل اللقاء أعرب السيد رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره لحفاوة الترحيب، مؤكداً دعمه لكل ما من شأنه رفع مستوى التعليم العالي والأكاديمي في العراق إلى مصاف الدول المتطورة وبما ينعكس إيجاباً على الوضع العلمي والثقافي للأجيال القادمة.

واقع التعليم ومكانته ومستواه في العراق

وتحدث السيد الرئيس عن واقع التعليم ومكانته ومستواه في العراق فضلا عن مكانته بين التصنيف الدولي للجامعات.

وأوضح فخامته الدور المهم للجامعات ومخرجاتها وضرورة الاستفادة من الخريجين والطاقات الشبابية، مؤكدا أهمية اعتماد البرامج التدريسية الحديثة التي تساعد في تنمية الوعي والإدراك لدى الطلبة تجاه المتغيرات والتحديات في العصر الحالي سواء الداخلية على مستوى الدولة أو الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بالتوازي مع تطوير مستواهم العلمي والأكاديمي وتنمية قدراتهم لمواكبة التطور المتنامي في العالم، مشددا على ضرورة تمكينهم وتزويدهم بالمهارات والخبرات ليكونوا فاعلين في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إيجاد السبل اللازمة للنهوض بواقع الجامعات في العراق

وعقد رئيس الجمهورية اجتماعا موسعا مع مجلس الجامعة، بحضور محافظ المثنى السيد مهند العتابي، استمع

خلاله إلى شرح مفصل من السيد رئيس جامعة المثنى ومداخلات الأساتذة والتدريسيين حول الخطط المنجزة والمستقبلية في مختلف الاختصاصات فضلا عن العقبات المادية واللوجستية التي تواجهها الجامعة وتعيق حركة تطوير التعليم في المحافظة.

وفي هذا الصدد أشار فخامته إلى سعيه الجاد لتذليل تلك العقبات وإيجاد السبل اللازمة للنهوض بواقع الجامعات في العراق ككل.

وتحدث فخامة الرئيس عن علاقات العراق مع دول الجوار والعالم في مواضيع التلوث ومحاربة التصحر وخصوصا في مسألة التعاون في مجال المياة وإدارتها وحصول العراق على حصة عادلة منها.

من جانبهم أكد رئيس الجامعة وكادرها التدريسي والإداري أهمية زيارة السيد رئيس الجمهورية لما لها من تأثير إيجابي على معنويات الطلبة، مؤكدين سعيهم الدؤوب للارتقاء بالمستوى العلمي والأكاديمي للجامعة.

اللقاء مع شيوخ ووجهاء محافظة المثنى

كما والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٥ أيلول ٢٠٢٤ في مدينة السماوة، جمعاً من الشخصيات المجتمعية والأكاديمية وشيوخ عشائر ووجهاء محافظة المثنى.

وفي مستهل اللقاء أعرب السيد رئيس الجمهورية، عن سعادته بزيارة محافظة المثنى واعتزازه بلقاء أبنائها من مسؤولين ومواطنين، مشيداً بعراقة وأصالة المحافظة ودورها الفعال في تأسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي.

وأشار فخامة الرئيس إلى التحديات التي تواجهها محافظة المثنى على مختلف الصعد، مشيراً في الوقت ذاته إلى امتلاكها مقومات كبيرة تؤهلها لتجاوز تلك التحديات والتحول من خط الفقر إلى إحدى المحافظات الأكثر رفاهية في العراق.

ضرورة التكاتف خلف برنامج حكومي موحد لمكافحة الفساد

ودعا السيد الرئيس الكتل السياسية والقوى الاجتماعية إلى التكاتف والالتحام خلف برنامج حكومي موحد لمكافحة الفساد بكل اشكاله، يعمل الجميع على دعمه وتطبيقه، مؤكداً ضرورة دعم الجهد الحكومي المحلي الذي تبذله إدارة المحافظة في هذا المجال.

كما استمع السيد الرئيس إلى عدد من الطروحات والأفكار والمشاكل من قبل السادة الحضور، حيث تمت مناقشتها وتبادل الآراء بشأنها في سبيل إيجاد الحلول الكفيلة لمعالجتها.

الحدث الأبرز في تاريخ هذه المحافظة

وكان محافظ المثنى السيد مهند العتابي قد رحّب في كلمة له بزيارة السيد رئيس الجمهورية عاداً إياها الحدث الأبرز في تاريخ هذه المحافظة.

كما قدم رئيس جامعة الفرات الأوسط الأستاذ الدكتور حسن الزبيدي درع المعهد التقني في السماوة إلى فخامة رئيس الجمهورية تكريماً لجهوده واهتمامه بأحوال وواقع محافظة المثنى.

للمثنى عمقها التاريخي وأصالتها وقدرتها على تجاوز التحديات

نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد اثناء زيارته محافظة المثنى الخميس 5 أيلول 2024

«بسم الله الرحمن الرحيم

أخوتي وأخواتي من أبناء محافظة المثنى العزيزة المحترمين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في البداية أود أن أهنئ أخي محافظ المثنى ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة بمناسبة فوزهم بعضوية المجلس.

كما أهنئ المعهد التقني على التطور الحاصل فيه.

يسرني أن أكون اليوم بينكم في محافظتكم الكريمة، محافظة المثنى، التي تمثل عمقاً تاريخياً وأصالة عراقية يعتز بها الجميع.

ومحافظة المثنى ليست فقط ثاني أكبر محافظة من حيث المساحة في العراق، بل هي أيضاً موطن لحضارة عريقة تمتد جذورها إلى الوركاء. كما أسهمت محافظة المثنى بفعالية في تأسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي، ورغم أنها اليوم الأقل سكاناً بين المحافظات، إلا أن قيمتها المعنوية والتاريخية كبيرة جداً بالنسبة لكل العراقيين.

> علامات النجاح باتت واضحة في هذا التوجه الحثيث نحو بناء محافظة قوية

لا يمكننا، أيها الأخوة والأخوات، تجاهل التحديات التي تواجهها هذه المحافظة العزيزة. فمن المؤسف والمؤلم لنا هو أن هذه المحافظة تتصدر أحياناً قائمة المحافظات الأكثر فقراً، وهذا وضع يجب أن نعمل جميعاً على تغييره.

المثنى كما تعرفون، تمتلك مقومات كبيرة تؤهلها لتجاوز هذا التحدي، فقد دخلت المحافظة ميدان المحافظات النفطية، وعلينا أن نضاعف الجهود لتحقيق الإنتاج الفعلي، كما أن استحداث شركة نفط المثنى بات ضرورة ملحة تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما ينبغي استكمال الإجراءات الأولية لفتح منفذ الجميمة، الذي سيسهم في ربط المثنى بشكل استراتيجي بين العراق ودول أخرى.

كما لا ننسى ما تتمتع به المحافظة من مقوّمات زراعية، إضافة إلى تفوقها في صناعة الأسمنت التي جعلت منها عاصمة لهذه الصناعة في العراق.

هذه الإنجازات في المجالات الزراعية والصناعية والاستثمارية تجعل المثنى قادرة على التحول من خط الفقر إلى إحدى المحافظات الأكثر رفاهية في العراق.

إنه من دواعي سروري أن أؤكد على أهمية ترسيخ الوضع الأمني والاستقرار السياسي في المحافظة.

الاستقرار هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية والتقدم، وهو ما يجب أن نعمل جميعاً على ترسيخه في محافظة المثنى. كما أؤكد دعمنا الكامل للجهود المبذولة في مكافحة الفساد، فهذا التحدي يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية والعدالة التي ننشدها. كذلك، فإن مكافحة انتشار وتجارة المخدرات يجب أن تكون على رأس أولوياتنا، فهذه الآفة تهدد مستقبل شبابنا وتعيق تقدم المجتمع.

وفي هذا الإطار، أدعو جميع الكتل السياسية والقوى الاجتماعية إلى التكاتف والالتحام خلف برنامج حكومي موحد، نعمل جميعاً على دعمه وتطبيقه. كما أؤكد على ضرورة دعم الجهد الحكومي المحلي الذي تبذله إدارة المحافظة.

إن علامات النجاح باتت واضحة في هذا التوجه الحثيث نحو بناء محافظة قوية وقادرة على مواجهة التحديات وتحقيق تطلعات أبنائها.

ختاماً، أود أن أشكركم جميعاً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وأجدد التزامنا بالعمل معكم من أجل مستقبل أفضل لمحافظة المثنى ولكل العراق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

«سرقة القرن» في العراق.. أبعاد المواجهة بين «النزاهة والقضاء»

بعدما كان «ركيزة أساسية» يعوّل عليها في ملاحقة كامل الخيوط المتعلقة بـ»سرقة القرن» وضعت «الخفايا» التي كشف عنها رئيس هيئة النزاهة في العراق، حيدر حنون، القضاء في البلاد في «قفص الاتهام»، وجاء ذلك بعد سلسلة «فضائح مليارية» أزاح الستار عنها مع عدد من النواب خلال الأيام الماضية.

حنون كان قد عقد مؤتمرا صحفيا في أربيل، قبل يومين، وعلى نحو مفاجئ ولافت استخدم لغة هجومية وحادة استهدف بها مجلس القضاء الأعلى» والقاضي ضياء جعفر، الذي يتولى قضية نور زهير المتهم الأول بقضية سرقة الأمانات الضريبية، فيما يعرف بـ»سرقة القرن».

وبعدما عبّر أمام حشد من الصحفيين عن غضبه من «استضعاف هيئة النزاهة»، أشار إلى «اختفاء ملفات من قضية زهير لدى القاضي جعفر»، وأن ذلك «يشكّل تحديا كبيرا لجهود مكافحة الفساد، واستعادة أموال الدولة المنهوبة».لم يقتصر الأمر عند ذلك فقط، فأضاف حنون أن «ملف زهير الذي تمت إحالته إلى محكمة الجنايات المركزية، يحتوي على ١١٤ صكا ماليا». وفي حين أن القانون يقتضي فتح ١١٤ قضية منفصلة «جرى التعامل معها كقضية واحدة»، وفق قوله.

ولم يصدر أي موقف من جانب مجلس القضاء الأعلى حتى الآن، كما لم يرد القاضي جعفر على الاتهامات التي وجهها حنون ضده، وحاول موقع «الحرة» التواصل مع الأخير ومسؤولين آخرين في «مجلس القضاء الأعلى»، ولم يتلق ردا حتى ساعة نشر هذا التقرير.

وبدوره لم يقدم مدير المكتب الإعلامي لهيئة النزاهة في العراق، علي محمد أية تفاصيل إضافية عن دوافع ما كشف عنه حنون، وأوضح لموقع «الحرة» أنه «يجب ترك الموضوع حاليا».

وتضمنت الاتهامات التي وجهها رئيس هيئة النزاهة حديثه عن «سرقة في ملف سكك حديدية تقدر قيمتها بـ١٨ مليار دولار، دون أن يتم اتخاذ أي إجراء من قبل القاضي جعفر منذ شهرين»، حسب تعبيره.

ومن ناحية أخرى اتهم حنون «زهير بالتورط في سرقة الودائع الجمركية بما يزيد عن تريليون دينار عراقي»، مطالبا «بعقد جلسة علنية بحضور القاضي جعفر لكشف الحقائق أمام الشعب»، كما أضاف أن الأخير «أصدر أمر قبض بحقه ويلاحقه بشكل شخصي».

كيف بدأت المواجهة؟

المواجهة الحاصلة واللافتة كما يعتبرها باحثون ونواب عراقيون جاءت بعد أسبوع واحد من هروب المتهم بـ«سرقة القرن» نور زهير خارج البلاد، مما أثار جدلا وتساؤلات عن كيفية فراره، وهو المتهم الأبرز في أكبر قضية فساد شهدتها البلاد منذ عام ٢٠٠٣.

وشيئا فشيئا وبينما كانت الأنظار تتركز على قرار إلقاء القبض الذي أصدره القضاء بحق زهير للمرة الثانية بدأت تظهر بالتدريج «فضائح فساد مليارية» جديدة، وكان أبرزها تلك التي كشف عنها النائب في البرلمان العراقي، ياسر الحسيني، وتداولتها وسائل إعلام على نطاق واسع.

وجاء في اتهامات رئيس كتلة «الآمال» النيابية أن «الشركة العامة لسكك الحديد» وقعت عقدا لإعادة تأهيل خط سككي بقيمة ٢٢ مليار دولار ونصف، قبل ثلاثة أشهر، وأن المشروع أحيل إلى ٣ شركات، واحدة منها أجنبية وأخرى محلية، والثالثة تابعة لزهير المتهم بـ«سرقة القرن».

وفي حين نفت وزارة النقل، عبر حديث متلفز أدلى به المتحدث باسمها ميثم الصافي، الاتهامات التي أطلقها الحسيني أشار خبراء قانون ونواب سابقون إلى أن «الفضائح» التي باتت تنكشف على نحو كبير ترتبط دوافعها وحيثياتها بشكل وثيق.

وأوضح بعض النواب وخبراء القانون أن الأسباب التي تقف وراء ذلك تتعلق بجذور وصراعات سياسية فيما ذهب آخرون للإشارة إلى مآلات وتداعيات المواجهة الحاصلة التي اندلعت ما بين هيئة النزاهة و«المجلس الأعلى للقضاء».

ويقول الخبير القانوني العراقي، أمير الدعمي، إن الصراعات في العراق باتت تشتد على كافة المستويات السياسية، ويضيف أنه «قد نشهد صراعا بين مؤسستين مهمتين، الأولى هي مجلس الوزراء والثانية هي مجلس القضاء الأعلى».

ويشير في حديثه لموقع «الحرة» أنه «ولأول مرة قد يكون مجلس القضاء الأعلى طرفا في صراع مثل هذا».

ويسود اعتقاد لدى بعض المراقبين والباحثين العراقيين أن المواجهة الحاصلة بين «النزاهة» والقضاء تقف وراءها وفي الكواليس مواجهة خفية ما بين رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني و«المجلس الأعلى للقضاء».

لكن مستشار السوداني فادي الشمري تحدث في تصريحات نقلتها وسائل إعلام عراقية، الجمعة، عن «محاولات قامت بها الحكومة لثني رئيس هيئة النزاهة من عقد المؤتمر الصحفي الأخير في أربيل».

وأوضح الشمري أن «حنون رفض التراجع»، وأن «طريقته في طرح هواجسه كانت مضرة بالاستقرار السياسي، وأن اجتهاده كان في غير محله».

وبالنسبة لمسألة التحقيق والقضاء يقول: «نحن نحترم القضاء ونشد على يده لإكمال التحقيق والخروج بنتائج مرضية

للشعب العراقي».ويعتقد عضو اللجنة القانونية النيابية العراقية أن «حديث حنون كان نتيجة ضغوط».ويعتبر أن رئيس هيئة النزاهة «يجابه منظومة فساد كبرى، ويحتاج الدعم الكبير والمؤازرة من مجلس النواب العراقي والقضاء والوقوف على حقائق الأمور».

«قضية نور زهير هي قضية فساد كبرى وفيها رؤوس.. وهذه الرؤوس تريد خلط الأوراق والتشويش على القضاء وهيئة النزاهة»، ويرى الحمامي أن «حدوث مشكلة ما بين القضاء والنزاهة من صالح الفاسدين».

«من زهير إلى جوحي»

رغم أن الأضواء في العراق تتسلط وعلى نحو كبير باتجاه قضية «سرقة القرن» وخيوطها التي يتم الكشف عنها بالتوالي بعيدا عن كشف أسماء «الرؤوس» انشغلت الساحة السياسية في البلاد خلال الأيام الماضية بقضية عرفت باسم «شبكة التنصت» أو «شبكة جوحي».

وفي التفاصيل وبحسب إفادات سابقة للنائب مصطفى سند، فإن محكمة تحقيق الكرخ، المختصة بقضايا الإرهاب أقدمت قبل أسبوع على «اعتقال شبكة من القصر الحكومي لمكتب رئيس الوزراء، وعلى رأسهم المقرب (محمد جوحي)، وعدد من الضباط والموظفين».

وذكر مصطفى أن الشبكة «كانت تمارس عدة أعمال غير نظيفة؛ ومنها التنصت على هواتف عدد من النواب والسياسيين (وعلى رأسهم رقم هاتفي)»، وكذلك «تقوم الشبكة بتوجيه جيوش إلكترونية، وصناعة أخبار مزيفة، وانتحال صفات لسياسيين ورجال أعمال ومالكي قنوات»، بحسب النائب في البرلمان.

وبعدما أثار الحديث عن «شبكة التنصت» ضجة نشر «مجلس القضاء الأعلى» بيانا وصف فيه المعلومات المتداولة بشأن «قضية جوحي» بأنها غير دقيقة، واعتبر أنها «مبنية على التحليل والاستنتاج بعيدا عن الحقيقة».

«تضخيم إعلامي»

ورفض مستشار سياسي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، السبت، الاتهامات التي ترددت في الآونة الأخيرة بأن موظفين في مكتب رئيس الوزراء تجسسوا وتنصتوا على مسؤولين كبار وسياسيين.

وقال المستشار فادي الشمري في مقابلة مع إحدى جهات البث العراقية أذيعت في وقت متأخر من مساء أمس الجمعة «هذه كذبة مضخمة»، وهو النفي الأكثر صراحة من عضو كبير في فريق رئيس الوزراء.

وأضاف أن الاتهامات تهدف إلى التأثير سلبا على السوداني قبل الانتخابات البرلمانية المتوقع إجراؤها العام المقبل.

وتابع «كل ما حدث خلال الأسبوعين الأخيرين هو مجرد تضخيم إعلامي يخالف الواقع والحقيقة».

وقال الشمري إنه تم إلقاء القبض على شخص في مكتب رئيس الوزراء في أغسطس، إلا أن الأمر لا علاقة له بالتجسس أو التنصت.

وأضاف أن ذلك الموظف اعتقل بعد اتصاله بأعضاء في البرلمان وسياسيين آخرين منتحلا صفة شخص آخر.

وأردف «تحدث مع نواب مستخدما أرقاما مختلفة وأسماء وهمية وطلب منهم عددا من الملفات المختلفة». ولم يخض الشمري في تفاصيل. وتابع «لم يكن هناك تجسس ولا تنصت».

وكان المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي قال في وقت سابق إن الحكومة العراقية «تتابع الحملات المضللة التي تستهدف إعاقة عملها في مختلف المجالات، ومنها ما جرى تناوله من معلومات غير دقيقة تستبطن الغمز،

وبعضها تضمن الاتهام المباشر للحكومة تجاه قضايا تخضع الآن لنظر القضاء».

وأضاف العوادي في بيان أن «السلطة التنفيذية تنتظر ما سيصدر عنه (القضاء) بهذا الصدد، مع تأكيد الحكومة المستمر على الالتزام بالقانون واحترام قرارات القضاء».

وشدد العوادي أن «هناك من يعمل على جرّ الحكومة وإشغالها عن نهجها الوطني عبر محاولات يائسة لا تصمد أمام الإجراءات القانونية الحقيقية والفعلية، التي تعمل الحكومة على تنفيذها ودعمها».

ولم يتطرق البيان إلى أي أسماء متورطة يتم تداولها في وسائل الإعلام أو من قبل أعضاء في مجلس النواب العراقي بشأن القضية.

ردود الفعل إزاء ما كشف عنه حنون من أربيل

وتباينت ردود الفعل إزاء ما كشف عنه حنون من أربيل، وكانت المواقف منقسمة ما بين مؤيد ومعارض للطريقة التي تم فيها إطلاق الاتهامات.

ودافع رئيس ائتلاف «دولة القانون»، نوري المالكي، بشدة عن القضاء، الخميس، وبدا مستاءً من اتهامات رئيس هيئة النزاهة للقضاء، وإن لم يذكر اسمه بالتحديد خلال كلمته.

ومن جهته، دعا زعيم «تيار الحكمة»، عمار الحكيم، إلى ما وصفها بـ«محاكمة القرن» لمقاضاة «سرقة القرن»، وقال في كلمة مسجلة: «لتكن هذه المحاكمة علنية، كما فعلنا مع صدام حسين، حتى لو وردت فيها أسماء شخصيات كبيرة».

وتتمثل «سرقة القرن» باختفاء مبلغ ٣٫٧ تريليون دينار عراقي، بما يعادل نحو مليارين ونصف مليار دولار، من أموال الأمانات الضريبية. وكانت جهات متعددة قد كشفت عن السرقة قبل نحو شهرين من انتهاء مدة حكم الحكومة العراقية السابقة برئاسة، مصطفى الكاظمي.

وكشف كتاب رسمي صادر عن هيئة الضرائب أن مبلغ ٢٫٥ مليار دولار، جرى سحبه بين سبتمبر ٢٠٢١ وأغسطس ٢٠٢٢ من مصرف الرافدين الحكومي، عبر ٢٤٧ صكا ماليا، حرّر إلى ٥ شركات، قامت بصرفها نقدا مباشرة.

وعلى إثر انكشاف السرقة تحركت «هيئة النزاهة» والسلطة القضائية للتحقيق في القضية، وصدرت عدة أوامر قبض قضائية، وكان أول المعتقلين نور زهير، واسمه الكامل «نور زهير جاسم المظفر»، وكنيته «أبو فاطمة»، وهو من مواليد بغداد عام ١٩٨٠.

بعد ذلك تم إيداعه السجن بالإضافة إلى آخرين، إلى جانب قرارات قضائية بمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتورطين بالسرقة وكذلك أُسرهم، وفق وكالة «شفق نيوز».

وفي عام ٢٠٢٣، قرر القضاء العراقي رفع إشارة الحجز عن شركة تابعة لزهير، ومن ثم أعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، عن قيام المتهم الأول بـ«سرقة القرن» بتوزيع أمواله على متنفذين من بينهم «سياسيون وإعلاميون»، ملمحا إلى ارتفاع عدد المتهمين.

ووقتها أعلن السوداني أيضا أن القاضي المختص (ضياء جعفر) أصدر أمرا بإطلاق سراح نور زهير «بكفالة»، مقابل تعهده بتسليم كامل المبلغ المسروق خلال مدة أسبوعين، مشيرا إلى أن القسم الأكبر من المبلغ لدى المتهم عبارة عن عقارات وأملاك.

ويشكّل المبلغ الذي أعاده زهير إلى خزينة الدولة بعد خروجه من السجن بكفالة ما نسبته ١٢ بالمئة من كامل الأموال التي تتجاوز ٢٫٥ مليار دولار، وفق تصريحات سابقة للنائب في البرلمان العراقي، ماجد شنكالي.

انتخابات كردستان العراق: إعادة جدولة «الشراكة» أم «ضبط الخسائر»؟

مركز الامارات للسياسات/ وحدة الدراسات العراقية

نقاط أساسية

* *ستنعقد الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ في ظل تغييرات في النظام الانتخابي فرضتها المحكمة الاتحادية العليا في بغداد، والنتيجة الأهم لهذه الانتخابات استعادة الإقليم صلاحياته التشريعية، ما يعني التصادم مع المحكمة الاتحادية العليا.

* *يُرجَّح احتفاظ الحزبين الرئيسين، «الديمقراطي

الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، بالصدارة في الانتخابات، ولكن مسار تشكيل الحكومة المقبلة سيكون صعباً ومتأثراً بدخول قوى معارضة جديدة إلى المشهد أبرزها حزب «الشعب» بزعامة لاهور شيخ جنكي.

**من المتوقع أن تضع نتائج الانتخابات الحزب الديمقراطي الكردستاني أمام خيار صعب يتمثَّل بالتخلي إما عن رئاسة الإقليم أو رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى مناصب وملفات أخرى، لصالح تشكيل الحكومة الجديدة، وبما يسمح له بإعادة التوازن في علاقاته ومصالحه، سواء داخل الإقليم أو في المعادلة العراقية.

السبيل الوحيد

منذ أن حددت رئاسة إقليم كردستان يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ موعداً لإجراء الدورة السادسة لانتخابات برلمان الإقليم، والتي تأخرت عن موعدها المقرر لمدة عامين بسبب عدم التوافق على قانون الانتخابات بين الحزبين الكرديَّين المتحكمّين بمفاصل السلطة منذ ثلاثة عقود، تَعدَّدت أوجه الجدل والتوقعات الداخلية الكردية حول الخريطة التي ستُسفر عنها الانتخابات، سواء في توزيع المقاعد أو في شكل الحكومة الكردية المقبلة.

وتُمثِّل هذه الانتخابات السبيلَ الوحيد لعودة الإقليم إلى الحياة البرلمانية واستعادة حق التشريع مرة أخرى، كما ستؤدي إلى إعادة رسم الخريطة السياسية في الإقليم بعد التغييرات التي طرأت خلال السنوات الست الماضية، نتيجة التجاذبات السياسية الداخلية من جهة، وصدور قرارات باتّة من المحكمة الاتحادية العراقية حول العلاقة بين الإقليم وبغداد من جهة أخرى، والتي قوَّضت سلطات واستقلالية القرار الكردي الذي نالته حكومة الإقليم بحكم الأمر الواقع في ظل انشغال السلطات المركزية بالتحديات الأمنية والسياسية التي عصفت ببغداد منذ عام ٢٠٠٣.

> **كان تمثيل الأقليات حكراً على الحزب الديمقراطي**

فراغ قانوني

دخل الإقليم في فراغ قانوني إثر حكم صادر عن أعلى سلطة قضائية عراقية يُفيد بِبُطلان قانون تمديد برلمان كردستان المُقرَ من البرلمان نفسه في أكتوبر ٢٠٢٢. وصدر هذا القرار من المحكمة في نهاية مايو ٢٠٢٣، وتبعه قرار آخر في أواخر سبتمبر ٢٠٢٣ بعدم دستورية تمديد ولاية مجالس محافظات الإقليم لعام ٢٠١٩، لمخالفته أحكام مواد دستورية اتحادية. وأدى كل ذلك إلى فقدان الإقليم مؤسساته الرقابية والتشريعية، وبقاء سلطته التنفيذية هدفاً لدعاوى قانونية تُطالِب بحلها نظراً لفقدانها القاعدة البرلمانية.

وخلافاً للانتخابات السابقة، ستشرف على العملية الانتخابية المرتقبة «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» الاتحادية في بغداد، بسبب دخول «مفوضية الانتخابات» المحلية الكردية في الفراغ القانوني.

وبحسب قرارات المحكمة الاتحادية التي رسمت القواعد الانتخابية في الإقليم، سيُقسَّم الإقليم أربع دوائر انتخابية، موزعة على محافظات الإقليم الأربع:

أربيل (٣٢ مقعداً)، والسليمانية (٣٦ مقعداً)، ودهوك (٢٤ مقعداً)، وحلبجة (٣ مقاعد).

وفي خلال الدورات الخمس الماضية أجرى الإقليم انتخاباته وفق نظام الدائرة الانتخابية الواحدة، ومن المتوقع أن يسهم هذا التقسيم في إعادة توازن التمثيل بين المحافظات ومنع مزاحمة ممثلي محافظة على أخرى نتيجة كثافة التصويت أو قلته في نظيرتها جراء

> نتائج الانتخابات ستجبر الديمقراطي على التخلي عن رئاسة الإقليم أو الحكومة

عدم المشاركة.

ووفقاً لقرارات المحكمة الاتحادية أيضاً، قُلِّصَ عدد مقاعد المكونات (الأقليات) من ١١ مقعداً إلى خمسة مقاعد، وُزِّعَت على ثلاث دوائر بواقع مَقعدين لكلّ من محافظتي أربيل والسليمانية، ومقعد واحد في دهوك، ضمن آلية غير مسبوقة لتوزيع ممثلي الأقليات المشتتة سياسياً وإثنياً ودينياً.

ومن الناحية العملية سيؤدي التوزيع الجديد إلى تقسيم مقاعد الكوتا على نفوذ وسلطة الحزبَين المتحكمين بمفاصل المحافظات الثلاثة، بعد أن كان تمثيل الأقليات حكراً على «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بسبب تمركز نواب تلك المكونات في دهوك وأربيل الخاضعتين لنفوذه.

وعلى الرغم من أن هذه التغييرات في نظام الانتخابات رُفضت ابتداءً من حزب بارزاني الذي رأى أنها: «تضفي الشرعية على انتخاب غير دستوري وغير ديمقراطي»، فإنه عاد ووافق على الاشتراك في الانتخابات بعد التوصل إلى بعض التوافقات حول مقاعد الأقليات، وفي مجمل العلاقة مع بغداد، وأيضاً في ظل قراءات للمشهد الانتخابي تُخفف من التوقعات المتشائمة حول وضع الحزب في حال إجراء الانتخابات وفق القانون الجديد.

خريطة القوى المشاركة

تشارك في العملية الانتخابية المرتقبة ١٣٥ قائمة وكياناً وتحالفاً ومرشحاً فردياً في الدوائر الانتخابية الأربع في الإقليم، للتنافس على ١٠٠ مقعد في البرلمان بعد تقليصه من ١١١ مقعداً.

وتتوزع هذه الكيانات والأفراد على تحالفَين، و١٣ حزباً، بالإضافة إلى نحو ١٢٠ مرشحاً فردياً، حيث يتجاوز العدد الإجمالي للمرشحين ١١٩٠ مرشحاً.

ومع هذا التنوع من المتنافسين، تتصدر المشهد الانتخابي أحزاب وكيانات يمكن تصنيفها وتحليل نقاط قوتها وضعفها على النحو الآتي:

أولاً، الحزب الديمقراطي الكردستاني:

يهيمن الحزب حالياً على رئاستَي الإقليم ومجلس الوزراء ومعظم الوزارات الرئيسية، وإدارة محافظتَي أربيل ودهوك، إضافة إلى إشرافه على الملفات الحساسة، مثل النفط والمعابر مع تركيا وشمال سورية.

ويمتلك الحزب نفوذاً قوياً داخل مجلس وزراء الإقليم، مما يمنحه أغلبية برلمانية بسيطة بالتحالف مع حلفائه من المكونات، ما جعله مستغنياً عن منافسيه في القضايا السياسية والتشريعية الحساسة.

على رغم ذلك، من المتوقع أن يتراجع عدد مقاعد الحزب التي كانت ٤٥ مقعداً سابقاً، بسبب إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وتقليص كوتا حلفائه التقليديين، بالإضافة إلى تراجع مكاسبه عموماً، وبخاصة في محافظتَي نينوى وكركوك بعد فقدانه عدداً من مقاعده في الانتخابات المحلية الأخيرة، وضعف تأثيره في تشكيل الحكومات المحلية للمحافظتين المجاورتين للإقليم اللتين حسمت تحالفاتُ منافسه «الاتحاد الوطني» مع قوى «الإطار التنسيقي» في بغداد خريطةَ الإدارة فيهما، وخصوصاً في محافظة كركوك التي تمثل وضعاً خاصاً في الثقافة الكردية وجرى حسم حكومتها المحلية بتحالف بين زعيم «الاتحاد الوطني» بافل

طالباني مع زعيم «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي والقيادي المسيحي ريان الكلداني، لتشكيل حكومة كركوك بعيداً عن حزب بارزاني الذي انتقد بشدة ما حدث ووصفه على لسان القيادي فيه هوشيار زيباري بأنَّه «أمر دُبِّر بليل».

ثانياً، الاتحاد الوطني الكردستاني:

يسيطر الحزب على الملف الأمني في مناطق السليمانية وحلبجة والمناطق المجاورة لكركوك وديالى. ويشارك الاتحاد في حكومة الإقليم بشكل رئيس وفق نظام تقاسم السلطة بين الحزبين.

إلا أن الحزب يعاني من صراع الأجنحة منذ سنوات، وآخرها انشقاق «جبهة الشعب» بقيادة الرئيس المشترك السابق للحزب لاهور طالباني، الذي أطاحه ابن عمه بافل طالباني في صيف ٢٠٢١.

وتشكل هذه الانتخابات تحدياً كبيراً للقيادة الجديدة في محاولة تجاوز آثار الانقسامات، وبخاصة في معقلها الرئيس بالسليمانية.

ثالثاً، حركة التغيير:

كانت الحركة القوة الثالثة في مثلث الحكم المحلي بإقليم كردستان في خلال الدورة الأخيرة، ونافست القوتين الرئيستين بعد عام ٢٠٠٩، لكنها تعاني الآن من التراجع وتقليص النفوذ بعد وفاة مؤسسها المؤثّر «نوشيروان مصطفى» عام ٢٠١٧، وانخراطها في السلطة دون تحقيق تغيير يُذكر، كما كان تدعو.

وتعاني الحركة من المشاكل التنظيمية والانشقاقات الداخلية، بالإضافة إلى ظهور قوائم منافسة تحمل خطاباً مشابهاً وتسعى لملء فراغ المعارضة.

وتعتمد الحركة على إرثها بوصفها أول معارضة علمانية ذات قاعدة عريضة، إلى جانب الإرث السياسي والثقافي لزعيمها الراحل.

> **هذه المرة سيخضع برلمان كردستان للرقابة الدستورية للمحكمة الاتحادية**

رابعاً، الجيل الجديد:

هي حركة مدنية ناشئة تمتلك أذرعاً إعلامية مؤثرة، وتسعى لأن تكون تياراً حديثاً بدل العمل كقوة حزبية تقليدية. تأسس الحراك رسمياً بعد عام ٢٠١٧، ويعتمد على حضور وإنجازات زعيمه «شاسوار عبدالواحد» في ريادة الأعمال وبناء المشاريع الاستثمارية.

وشهد الحراك طفرات سياسية وانتخابية كبيرة في ٢٠١٨ و٢٠٢١، لكنه عانى من الانشقاقات والتعثر فيما بعد. ويسعى «الجيل الجديد» في الانتخابات المقبلة لقيادة المعارضة، ويراهن على أصوات الشباب الذين حصلوا على حق التصويت في خلال السنوات الأخيرة، نظراً لحرمانهم من التعيينات والوظائف ومكاسب السلطة.

خامساً، جبهة الشعب:

خرجت من رحم «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ويقودها الرئيس المشترك السابق للاتحاد «لاهور شيخ جنكي». ومع أن القائمة تطرح نفسها مشروعاً بديلاً للحزبين الرئيسين، إلا أن مركزها وأنظارها متجهة إلى مدينة السليمانية بوصفها قاعدة انتخابية، وتسعى لنيل تأييد شعبي يُعيد زعيمها «لاهور شيخ جنكي» إلى صدارة العملية السياسية الكردية، ومن المحتمل أن تتحالف مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعد الانتخابات.

> فرص التئام الحزبين في ائتلاف حكومي بشكل سريع ستكون صعبة

وتتكون نواة هذه القائمة من القاعدة المعترضة للاتحاد الوطني، وقد بدأت حملة انتخابية مبكرة شرسة ضد الاتحاد، مع السعي لتحقيق تمثيل في أربيل ودهوك، ما قد يدفعها إلى تصدر مشهد القوى المعارضة في خلال المرحلة المقبلة.

سادساً، جبهة الموقف:

تشكَّلت من شخصيات سياسية تتبنى خطاب المعارضة، ويحظى زعيمها «علي حمة صالح» بحضور إعلامي لافت بفضل طروحاته الإعلامية والبرلمانية في خلال دورتين سابقتين. وتواجه الجبهة اتهامات بافتقارها إلى خطاب ورؤية سياسية شاملة، وتعتمد بشكل رئيس على الأداء النيابي والحضور الإعلامي الناقد لرئيسها وللمرشحين الشباب المنتمين إليها، وقدّم بعضهم تضحيات في مسار معارضة السلطات الكردية في أربيل.

سابعاً، الاتحاد الإسلامي الكردستاني:

هو حزب إسلامي من أذرع تنظيم الإخوان المسلمين الدولي. ويسعى في هذه الانتخابات لاستعادة دوره بعد تراجعه في الانتخابات السابقة. ويعتمد على قائمة من المرشحين ذوي الخبرة السياسية والعمل الحزبي، كما أنه يستند إلى وجوده في الفضاء الاجتماعي والخيري عبر المساجد التابعة له.

ثامناً، جماعة العدل الكردستانية (الجماعة الإسلامية):

انخرطت في السياسة منذ ٢٠٠٣، وتمتلك قاعدة تصويتية محافِظة ومحددة في دهوك حلبجة وبعض البلدات الأخرى. وعانت الجماعة من هزات سياسية وإعلامية إثر اتهام عدد من قادتها في قضايا اجتماعية ومالية، وتسعى لتجاوزها بالاعتماد على إرثها الديني، وتشكيل قائمة من المرشحين الإسلاميين الشباب بالإضافة على امتلاكها أذرعاً دينية.

تاسعاً، الحركة الإسلامية:

أقدم حزب إسلامي مسلح معلن في الساحة الكردية، إلا أنها تعرضت لعدد من الانشقاقات التي أدت إلى تضاؤل حجمها السياسي والجماهيري، مثل تأسيس قيادات منشقة عنها «حركة الرابطة الإسلامية». وهناك شكوك حول قدرة الحركتين على الوصول إلى البرلمان بسبب نظام تعدد الدوائر الذي يشتت الأصوات، بالإضافة إلى محدودية قاعدتهما الجماهيرية التي تبعثرت بين القوى الإسلامية المنشقة عنها. وتركز الحركة الإسلامية على الوصول إلى البرلمان عبر دائرة حلبجة التي تمثل معقلها الرئيس.

عاشراً، الأحزاب الكردية الصغيرة:

يسعى عدد من الأحزاب والتيارات اليسارية والقومية ومتعددة الهوية لخوض التنافس عبر قوائم انتخابية مستقلة، مثل الحزب الشيوعي والاشتراكي الديمقراطي وعدة قوى صغيرة أخرى. وتعاني هذه الأحزاب من تأثير تقاسم الدوائر الذي يُشتت قاعدتها التصويتية، فبالكاد تتجاوز قاعدة التصويت لهذه الأحزاب عدد المستفيدين من رواتبها التي تؤمنها الحكومة. وما يعزز هذا الاحتمال، بقاء ١٣ قائمة خارج البرلمان في آخر انتخابات جرت

في ٢٠١٨ من مجموع ٢٩ قائمة، على الرغم من إجراء التصويت وفق نظام الدائرة الواحدة.

أحد عشر، المرشحون الفرديون:

تتميز هذه الانتخابات بترشح عدد من ناشطي وسائل التواصل الاجتماعي، من ممثلين كوميديين وفنانين وشخصيات مؤثرة في الفضاء الرقمي (نحو ١٢٠ مرشحاً فردياً). ولا يُستبعد صعود بعضهم ضمن مفاجآت الانتخابات، وقد أثار ترشحهم مخاوف من تنامي ظاهرة الشعبوية في البرلمان المقبل، وبخاصة مع عدم امتلاكهم مؤهلات سياسية أو تجارب سابقة.

السيناريوهات المتوقعة

تُشير التجارب السابقة والقراءة السياسية لفرص القوائم المتنافسة وإمكاناتها، إلى احتمال حدوث عدة سيناريوهات لنتائج الانتخابات وتداعياتها المستقبلية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

السيناريو الأول:

فوز الحزبين الكرديين الرئيسيين، «الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني»، بأغلبية مريحة من المقاعد في البرلمان عبر تجاوز حاجز (٥٠+١) بعدد من المقاعد، مع وجود فرصة وهامش لقوائم المعارضة للحصول على ثلث المقاعد المتبقية أو أكثر. ويُعد هذا السيناريو تكراراً لما حصل في الدورات الانتخابية السابقة، حيث تقاسم الحزبان السلطة مع ترك فسحة مشاركة لأقوى الصاعدين من المعارضة. وفي ظل هذا السيناريو يُتوقع حصول «الحزب الديمقراطي» على ٣٠-٣٥ مقعداً أو أكثر قليلاً، و«الاتحاد الوطني» على ٢٠-٢٥ مقعداً أو أكثر قليلاً، ليشكلا قاعدة الحكم بمساندة القوى القريبة منهما أو حتى من دونهما.

> **هذه الانتخابات هي السبيل الوحيد لعودة الإقليم إلى الحياة البرلمانية**

السيناريو الثاني:

صعود لافت للقوى المعارضة وفق مفاجأة انتخابية تُغيّر قواعد اللعبة التقليدية القائمة على تقاسم مفاصل السلطة الرئيسة بين الحزبين وترك هامش للشركاء الآخرين. وهذا السيناريو مرهون بعدة عوامل، منها زيادة كثافة المشاركين في التصويت من القاعدة الصامتة الساخطة، خلافاً لما حدث في الانتخابات السابقة التي جرت في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، حيث شارك فيها مليون و٨٤٥ ألف ناخب من أصل ٣ ملايين و٨٥ ألف ممن كان لهم حق التصويت.

ويعتمد السيناريو أيضاً على عدم وجود تأثيرات على هندسة الانتخابات من قبل الأطراف الفاعلة. ومع ذلك، يصطدم هذا السيناريو بعدة تحديات، منها وجود شبكة زبائنية للحزبين الكبيرين، وامتلاكهما التأثير في الانتخابات عبر المؤسسات الحكومية وسلطة المال، إضافة إلى استبعاد حدوث تحرك مفاجئ للكتلة الصامتة لصالح القوى الصغيرة، وأيضاً التشتت المتوقع لأصوات المعارضة بسبب كثرة القوائم المتنافسة.

السيناريو الثالث:

وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً، حيث يبقى الحزبان الكبيران في الصدارة مع تفوق نسبي للحزب الديمقراطي الكردستاني في الحصول على عدد أكبر من المقاعد. وبموازاة الحزبين، ثمة فرصة لصعود الأحزاب الناشئة

> يخوض الديمقراطي صراعا صامتا بين أجنحة مسرور ونجيرفان

والمعارضة والقوى الجديدة لتشكيل «بيضة القبان» في خضم التنافس بين الحزبين، مع صعود لافت لحزب لاهور شيخ جنكي.

ونظراً لتعقيد المشهد، فإن تشكيل الحكومة المقبلة سيزداد تعقيداً، حيث سيحاول «الحزب الديمقراطي» تشكيل تحالف للضغط على «الاتحاد» الذي استحوذ على إدارة كركوك ومناصب في نينوى بمساعدة حلفاء من الفصائل الشيعية، بما يسمح بإعادة جدولة الشراكة بين الحزبين خارج الإقليم وداخله.

الاستنتاجات

ستكون الانتخابات التشريعية المقبلة في إقليم كردستان مختلفة عن سابقاتها لعدة أسباب، منها تغيير قانون وقواعد إجراء الانتخابات، ما يعني تراجع فرصة استغلال تلك المقاعد وفقدان ممثليها القدرة على ترجيح كفة على أخرى.

ومن المتوقع أن تكون الخارطة السياسية المقبلة متنوعة بسبب كثرة القوائم والمرشحين الفرديّين، مع بقاء هيمنة الحزبَين الكبيرين النسبية على غالبية المقاعد ومسار تشكيل الحكومة.

إلا أن فرص التئام الحزبين في ائتلاف حكومي بشكل سريع ستكون صعبة بسبب اتساع الهوة بينهما وفقدانهما أرضية العمل المشترك بفعل عدة عوامل، بينها الانقسام على محاور خارجية وإقليمية.

وثمة متغير بارز في المرحلة المقبلة من الحياة البرلمانية الكردية، يتمثل في خضوع برلمان كردستان العراق للرقابة الدستورية للمحكمة الاتحادية في بغداد، وهو ما كان شبه غائب في الدورات الخمس السابقة.

وقد تعرَّضت عدة قوانين صادرة من البرلمان للنقض والحكم بعدم دستوريتها، ما يحتّم على البرلمان تكييفها مع المنظومة الدستورية والتشريعية العراقية، أو خوض صراع علني مع السلطات المركزية، بما فيها القضائية، حول صلاحيات الإقليم الذي يمتلك حق إقرار دستور خاص به، وتشكيل محكمة عليا أيضاً.

ولن يكون مسار الصراع الإقليمي بعيداً أيضاً عن مستقبل حسم الانتخابات ومفاوضات تشكيل الحكومة بعدها، حيث سيكون التأثير التركي-الإيراني حاضراً بقوة في هذا الشأن، بالإضافة إلى الدور الأمريكي.

وقبول «الديمقراطي الكردستاني» الأقرب إلى أنقرة وواشنطن، المشاركة في الانتخابات في هذه المرحلة، وعلى رغم التراجع الذي يواجه الحزب في مقابل منافسه «الاتحاد الوطني» القريب من إيران، مَردُّه سعي حزب بارزاني إلى ما يمكن وصفه بـ «ضبط الخسائر» ومنع المزيد من اندفاع خصمه لسلبه مراكز إدارية وعلاقات وصلاحيات في بغداد ونينوى وكركوك، وبما قد يسمح بتقويض سلطة الحزب داخل الإقليم.

وعلى هذا الأساس سيكون على «الديمقراطي الكردستاني» التخلي إما عن رئاسة الإقليم أو رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى مناصب وملفات أخرى، لصالح تشكيل الحكومة الجديدة، وبما يسمح له إعادة التوازن في علاقاته ومصالحه سواء داخل الإقليم أو في المعادلة العراقية أو حتى على المستوى الإقليمي والدولي.

وهذا الخيار ليس سهلاً داخل حزب بارزاني الذي يخوض بدوره منذ سنوات صراع أجنحة صامتاً بين رئيس الحكومة مسرور بارزاني ورئيس الإقليم نجيرفان بارزاني، إذ استمر وجود زعيم الحزب مسعود بارزاني عاملَ موازنة حتى الآن لمنع تطور الصراع وتفاقمه.

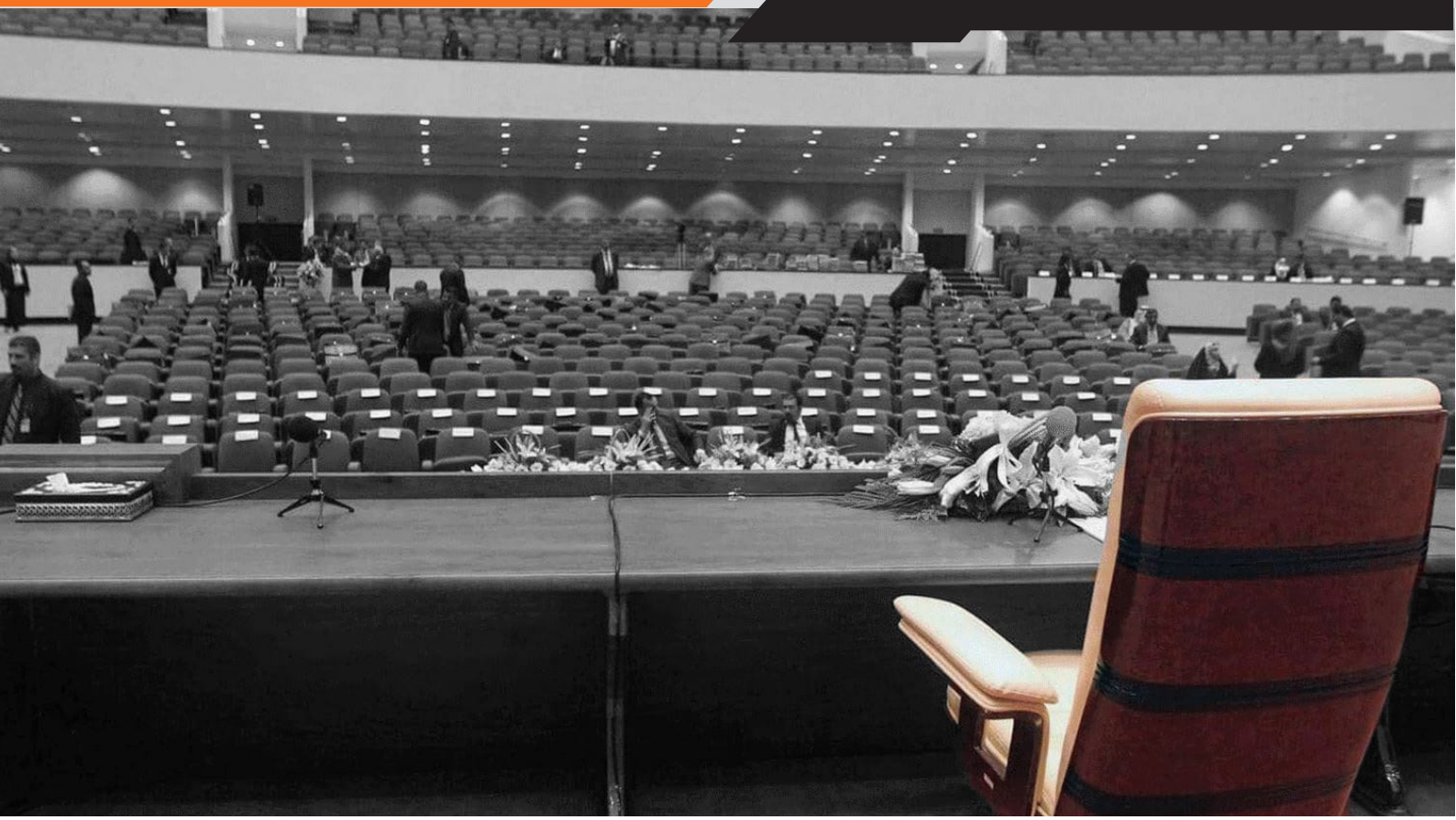

الدور الرقابي «معطّل» في البرلمان العراقي

صعوبات تعترض الاستجوابات

العربي الجديد-محمد عماد:أكد نواب ومسؤولون عراقيون أن الدور الرقابي للبرلمان العراقي «معطل» بفعل الضغوط السياسية التي تمنعه من إجراء استجواب المسؤولين ممن أشرت عليهم ملفات إخفاق في العمل والأداء وشبهات فساد وغيرها.

ولم يجر البرلمان العراقي إلا استجوابات بنطاق محدود جدا، على الرغم من التصريحات المتكررة من قبل نواب عن تقصير وفساد في مفاصل الحكومة، والسعي لاستجواب عدد من الوزراء والمسؤولين.

وتلاحق الاتهامات أطرافا سياسيا فاعلة، وتحديدا

> الكثير من النواب واللجان لديهم ملفات استجواب للكثير من المسؤولين

تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في البلاد، الذي يمتلك أكثر المقاعد البرلمانية، بالسيطرة على البرلمان العراقي، لا سيما بعد خلو منصب رئاسته منذ أكثر من تسعة أشهر مضت على إقالة رئيسه محمد الحلبوسي، وتعطيل انتخاب رئيس جديد له، وإسناد المنصب وكالة الى نائبه الأول محسن المندلاوي وهو من قادة «الإطار».

وقبل أيام، أعلنت لجنة النزاهة البرلمانية عن وجود ملفات تتعلّق بضعف الأداء والفساد في عدد من الوزارات ومؤسسات الدولة، مؤكدة سعيها لاستجواب عدد من الـوزراء من بينهم الداخلية والنفط.

إلاّ أن عضو اللجنة هادي السلامي شكا من الهيمنة السياسية التي عطّلت عمل اللجنة، وأن لديها الكثير من ملفات الاستجواب المعطّلة.

وقال السلامي، لـ«العربي الجديد»، إن «الكثير من النواب واللجان البرلمانية المختصة لديهم ملفات استجواب للكثير من المسؤولين في الحكومة، البعض منهم متورط بشبهات، والبعض الآخر عليه مؤشرات كثيرة بالإخفاق في العمل والأداء، وهذا يتطلب تحركا برلمانيا لمحاسبة هؤلاء»، مؤكدا أن «هناك سيطرة واضحة من جهات سياسية على البرلمان العراقي وهي من تسيّره، وهي من تعمل على توفير حماية سياسية لهؤلاء المسؤولين وتمنع تفعيل ملفات الاستجواب والمحاسبة تحت قبة البرلمان».

وأضاف: «كما أن هناك ضغوطات سياسية لمنع تفعيل هذا الملف، رغم أن العمل الأساسي للبرلمان هو مراقبة ومتابعة العمل الحكومي محاسبة المقصرين»، مبينا: «نسعى إلى تفعيل الاستجوابات ومحاسبة أي مسؤول عليه أي مؤشر إخفاق وشبهات فساد، وهذا العمل ليس لاستهداف الحكومة وإنما هو لتقييم الأداء الحكومي والسعي لأن يكون هذا الأداء أفضل من المرحلة السابقة». وشدد على أن «هناك إخفاقات كثيرة مؤشر عليها تخص وزراء ومسؤولين في الدولة العراقية».

من جهته، قال النائب المستقل كاظم الفياض، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك حماية سياسية وحزبية للمسؤولين في الحكومة ممن أشر عليهم إخفاق وفساد، وأن هذه الحماية تمنع البرلمان العراقي من تفعيل ملفات الاستجواب بحق هؤلاء المسؤولين، رغم السعي من قبل النواب لتقديم ملفات الاستجواب، لكن الضغوطات السياسية والحماية الحزبية تمنع تفعيل تلك الملفات».

استمرار الخلافات ومحاولات التعطيل من قبل بعض الأطراف المنتفعة من تعطيل الملف

وبين الفياض أن «البرلمان العراقي تتحكم فيه قوى السلطة التي هي نفسها مسيطرة على الحكومة ومؤسسات الدولة، ولهذا هي تعمل على تعطيل الدور الرقابي، وكذلك تعمل على إضعاف الدور التشريعي وتمشية القوانين التي تخدمها فقط، والتي فيها صفقات سياسية، ولهذا نرى ضعفا تشريعيا ورقابيا بالدورة البرلمانية الحالية».

وكشف أن «معظم ملفات الاستجواب التي عطلت بسبب الضغوطات والحماية السياسية، عمل النواب على تقديمها إلى الجهات القضائية وكذلك الجهات التنفيذية الرقابية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وغيرها، حتى تكون هناك محاسبة، فلا يمكن الاستسلام للضغوطات السياسية وترك ملفات الاستجواب على بعض الوزراء والمسؤولين والتي فيها ملاحظات ومؤشرات على الإخفاق والفساد».

بالمقابل، قال الباحث في الشأن السياسي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «قوى الإطار التنسيقي المسيطرة على الحكومة هي اليوم تسيطر وتتحكم بالبرلمان العراقي، ولهذا نرى تعطيلا متعمدا لملفات الاستجواب ومحاسبة أي مسؤول مقصر أو عليه شبهات»، مؤكدا: «لا نتوقع أن نرى أي تفعيل لهذه الملفات خلال المرحلة المقبلة، بسبب سيطرة الإطار على كامل البرلمان».

وأضاف الشريفي أن «الدورة البرلمانية الخامسة (الحالية) تعتبر من أضعف الـدورات من حيث تشريع القوانين وكذلك من حيث تفعيل ملفات الاستجواب، فعمر البرلمان يقترب من الانتهاء ونعتقد أنه لن نشهد أي استجواب مستقبلا بسبب سيطرة جهة سياسية واحدة في البرلمان العراقي وكذلك الحكومة، ولهذا فإن الحماية السياسية هي من تعطل وتمنع محاسبة أي مسؤول».

وأكد أن «كل ملفات الوزراء الحاليين وغيرهم من المسؤولين سوف تبقى مثبتة عليهم حتى بعد انتهاء عمر الحكومة الحالية والدورة البرلمانية الحالية».

وعلى مدى أكثر من تسعة أشهر على إنهاء عضوية رئيس البرلمان العراقي السابق محمد الحلبوسي بقرار من المحكمة الاتحادية العليا بتهمة التزوير، ينشغل البرلمان بقواه السياسية بمحاولات انتخاب رئيس جديد، وسط استمرار الخلافات ومحاولات التعطيل من قبل بعض الأطراف المنتفعة من تعطيل الملف، وهو ما أثر بشكل واضح على عمل البرلمان ودوره الرقابي والتشريعي.

محمد حسن الساعدي:

انسحاب التحالف الدولي من العراق واستعداد داعش للعودة!!

انسحاب القوات الامريكية من العراق امر غاية في الاهمية، كونه يجعل القوات العراقية على المحك في قدرتها على الصمود وحماية حدوده، ولكن في نفس الوقت علينا الاستفادة من قدرات المجتمع الدولي في تدريب القوات الامنية العراقية بمختلف صنوفها، وإبقاء علاقاتها مرنة وفي كل الجوانب لان العراق واقع...

هناك العديد من التساؤلات التي تطرح عن مدى إستعداد التحالف الدولي للخروج من العراق، وهل هناك جدية فعلاً في الخروج كلياً بعد انتهاء مهمته القتالية في العراق ففي عام ٢٠٢١ أعلن الرئيس الامريكي «جو بايدن» عن إنتهاء مهمة القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ولكنه في نفس الوقت ترك ٢٥٠٠ جندي أمريكي في العراق و٩٠٠ جندي في سوريا وذلك بحجة إبقاء تهديد داعش تحت السيطرة، والآن وبعد ذهاب المبرر الذي من أجله تبقى هذه القوات يعمل البيت الابيض بالتعاون مع الحكومة العراقية على

العراق واقع تحت التهديد المباشر دائماً وأبداً

إنهاء مهمة هذه القوات عبر جدول زمني متفق عليه بين الجانبين، الامر الذي يجعل حكومة بايدن تعلن النصر على داعش وانه انهى حرباً طويلة مع الارهاب بعد اعلانه الاول بالنصر في أفغانستان.

بالرغم من الاجراءات التي تقوم بها الحكومة الامريكية والعراقية في إنهاء تواجد القوات الدولية وتحول التعاون بين العراق وبين العالم الى تعاون اقتصادي، وكذلك رغبة بايدن في إنهاء مهمة جنوده واعلان أنجاز مهمته في العراق، الا ان الحقيقة أن هذه المهمة لم تكتمل وما زالت هناك الكثير من المهام التي تبرر بقاء هذه القوات او تاجيل اعلان الانسحاب، عبر إثار الازمات والتلويح بداعش وهذا ما يتحدث به بعض القيادات العسكرية في الشرق الاوسط «ان عصابات داعش ما زالت تشكل تهديداً مباشراً للأمن في العراق» خصوصاً بالتزامن مع الانتخابات الامريكية المرتقبة التي يشارك في المنافسة فيها الرئيس السابق «دونالد ترامب» ما يعني أن الاوضاع ربما ذاهبة الى التأزم أكثر.

بالرغم من أن المسؤولين العسكريين الامريكيين والعراقيين ومنذ شهور يتفاوضون على اتفاق انسحاب التحالف الدولي من العراق، واعلان هذا الانسحاب رسمياً، والذي ربما سيكون خلال عامين، الا ان من السابق لأوانه معرفة او الوقوف على جدية هذه القوات في الخروج فعلياً من العراق، خصوصاً من المبررات التي يقدمه القادة العسكريين في احتمالية عودة عصابات داعش وتهديدها للأمن في الشرق الاوسط، واعتمادها على التقارير التي نشرتها صحيفة وول ستريت والتي تؤكد إعلان داعش عن مسؤوليته عن ١٥٣ هجوماً في العراق وسوريا هذا العام لوحده، وكذلك في إيران وروسيا، في حين أن الاخبار تتحدث وعلى لسان المتحدث الرسمي باسم الخارجية الامريكية «أن واشنطن لا تتفاوض على الانسحاب قواتها من العراق بل على الانتقال الى ترتيب امني ثنائي»، وان الاتفاقية الامنية بين العراق وأمريكا قد لا تتضمن الانسحاب من العراق بل الى إعادة ترتيبها في العراق وسوريا.

ان انسحاب القوات الامريكية من العراق امر غاية في الاهمية، كونه يجعل القوات العراقية على المحك في قدرتها على الصمود وحماية حدوده، ولكن في نفس الوقت علينا الاستفادة من قدرات المجتمع الدولي في تدريب القوات الامنية العراقية بمختلف صنوفها، وإبقاء علاقاتها مرنة وفي كل الجوانب لان العراق واقع تحت التهديد المباشر دائماً وأبداً.

*مجلة الحدث

رستم محمود:

ما لامريكا وما لإيران في أحوال العراق

مصيره مرهون بالمزاحمة بينهما

*مجلة«المجلة»اللندنية

النظام السياسي الراهن في العراق شديد الغرابة، يجمع كتلة من الأدوات والمؤسسات والممارسات والمواثيق المنتمية شكلا وجوهرا إلى الأنظمة الديمقراطية، وأخرى مناهضة ومضادة تماما لأي نظام أو قيم ديمقراطية، ومع ذلك يتعايشان، دوم صِدام حتى الآن.

لكن أولا دون بحث فكري وسياسي عن جذور ومنابت كُلٍ منهما، ثمة مثلا انتخابات عامة حُرة وسرية، وبرلمان بدورات متعددة، وذو سمة تمثيلية للقواعد الاجتماعية، وحكومة منتخبة من البرلمان وتوافقية في رأس هرم السلطة، وحريات إعلامية معقولة وأحـزاب نشطة، ونظام فيدرالي، وجهات رقابية فاعلة، وتغيير واضح ودوري في رأس السلطة ومؤسساتها العليا، ونمو اقتصادي واجتماعي مستدام.

قُبالة ذلك وبالتوازي معه، فإن العراق بلدٌ مُتخم

> المشروع الأمريكي كان مصدرا لممارسة الديمقراطية في التجربة العراقية الحديثة

بالميليشيات، بعضها أقوى وأكثر سطوة من أجهزة الأمن الرسمية، وهناك هيمنة مريعة لقادة الفصائل والأحـزاب السياسية على خيرات ومقدرات مناطق سيطرتهم، وسطوة واضحة لرجال الدين ومؤسساتهم على الفضاء العام، واستشراء للفساد هو في الحقيقة «نهب عام»، وفيض من الممارسات الطائفية المُغذاة من أعلى مؤسسات ورجـال الدولة، ونفور قومي لا يلبث أن ينفجر كل حين، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء الجدد، واقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط فحسب، وارتباط وولاء واضـح لشخصيات وتيارات سياسية لدول أخرى، ومراتب دُنيا في عدد من التصنيفات العالمية، من قوة جواز السفر وصولا لحماية البيئة وحقوق النساء ونظافة المدن والشعور بالأمان، ومثلها أشياء لا تُعد ولا يُمكن تخيلها في أي نظام ديمقراطي.

لم يحدث ويستقر العراق ونظامه السياسي على هذه الثنائية المتناقضة صدفة، بل كان نتيجة طبيعية لتراكب الفاعلين الاثنين الأكثر حضورا وتأثيرا في المشهد العراقي طوال العقدين الماضيين، الامريكي والإيراني.

وفي واحـد من أهم أبعاده، كان الصراع بين الفاعلين الامريكي والإيراني على العراق، صراعا بين هذين المسارين/المشروعين ومفرزاتهما، وتعايشهما الإكراهي، وهو واحد من نتائج عدم قُدرة أي منهما على تحطيم واستبعاد الآخر تماما. لكن إغفال النُخبة السياسية والفكرية العراقية لذلك الفرز، يساعد في خلط الأوراق، وعدم وعي ما يحدث في العراق حسب منابته الأولية.

المشروع السياسي الكبير في العراق للولايات المتحدة الامريكية كان مصدرا لكل ممارسة أو مؤسسة أو قيمة ديمقراطية في التجربة العراقية الحديثة، بِبُعدها الإجرائي على الأقل، أي الانتخابات العامة الحُرة، وببعض أدواتها ومؤسساتها وملامحها القيمية على الأكثر. فخلال أقل من سبع سنوات (٢٠٠٣-٢٠١٠) من الاحتلال الامريكي للعراق، وعلى الرغم من كل الوضع الأمني القاهر، فرضت الولايات المتحدة ونفذت خمس جولات اقتراع وانتخاب عامة، حُرة وذات نتائج، وهي انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (٢٠٠٥) واقتراع الاستفتاء على الدستور (٢٠٠٥) وانتخابات البرلمان الأول (٢٠٠٥) وانتخابات مجالس المحافظات (٢٠٠٥) وانتخابات مجالس المحافظات (٢٠٠٩) وانتخابات البرلمان الثاني (٢٠١٠). ومثلها انتخابات برلمانية ومحلية خاصة بإقليم كردستان، وأخرى لا تُعد خاصة بالنقابات والبلديات والجمعيات المدنية

> إيران أسست المئات من الفصائل المناهضة لأية ممارسة أو قيمة ديمقراطية

والأهلية.

حدث ذلك في بلد لم يكن قد شهد انتخابات حقيقية منذ نصف قرنٍ تقريبا، في مجتمع كان معزولا عن العالم الخارجي، وشهد واحدة من أعتى الديكتاتوريات، وحروبا طائفية، ومواجهات قومية مريعة.

خلال ذات السياق، كانت الولايات المتحدة قد منحت مبالغ مالية طائلة، من الميزانية الامريكية وعلى شكل مساعدات ومنح مالية، لمنظمات المجتمع المدني والاتحادات النقابية والتجمعات الثقافية والحرفية والرياضية العراقية والمهنية العراقية، بغية تنميتها ودفعها لأن تكون رافعة للنظام الديمقراطي الوليد، وأصدر الحاكم الامريكي بول بريمر مجموعة من القرارات والقوانين الحديثة والداعمة للبنيان الديمقراطي.

صحيح، كان للولايات المتحدة الكثير من الأفعال التي كانت فعليا خطايا سياسية وجرائم جنائية، لكنها كانت على أطراف هذا المشروع الكبير، ونتيجة سوء أداء القادة الميدانيين. إذ لم تفعل وتنتج الولايات المتحدة هذه الممارسات والأنظمة والمؤسسات الديمقراطية لأنها «قوة خيرة»، بل لأن ذلك مصلحتها أولا، ولأنها كذلك كدولة ونظام سياسي، وبذا لا تستطيع أن تتخيل نظاما سياسيا تحت إمرتها إلا كذلك، مثلما فعلت في ألمانيا واليابان قبل عقود.

طوال المدة نفسها، هل لأحد أن ينكر أن إيران كانت تؤسس المئات من الفصائل المسلحة والتنظيمات المناهضة لأية ممارسة أو قيمة ديمقراطية؟ تغذي إيران الطائفية وتحول العراق إلى كيان تابع لأجندتها، تعادي وتفكك كل عُرى الفاعلية الديمقراطية، من اقتصاد حر وإنتاجي، وتنظيمات مدنية وحقوقية ونسوية، وصولا لمناهضة الأحزاب العابرة للطوائف والقوميات، وليس انتهاء بإغراق العراق في بحر من العنف الذي لا طائل منه، تحت تسميات ويافطات براقة، وإلى جانب كل ذلك تأمين رعاية لكل الشخصيات والمؤسسات الغارقة في الفساد والنهب العام، والضغط لتغيير القوانين والتفسيرات الدستورية، كما حدث بعد انتخابات عام ٢٠١٠.

ليس في تقسيم ورؤية الأحوال العراقية حسب ذلك التصنيف والمسارات أية رغبة في مدح وتمجيد الأفعال الامريكية، ولا حتى القفز فوق الخطايا التي ارتكبتها، بل فقط إعادة وعي وفهم هذا التموضع الاستثنائي للنظام السياسي العراقي، الذي يبدو مصيره واضحا ومرهونا بالمزاحمة الامريكية الإيرانية، أو ما يُفترض أنها مزاحمة امريكية إيرانية.

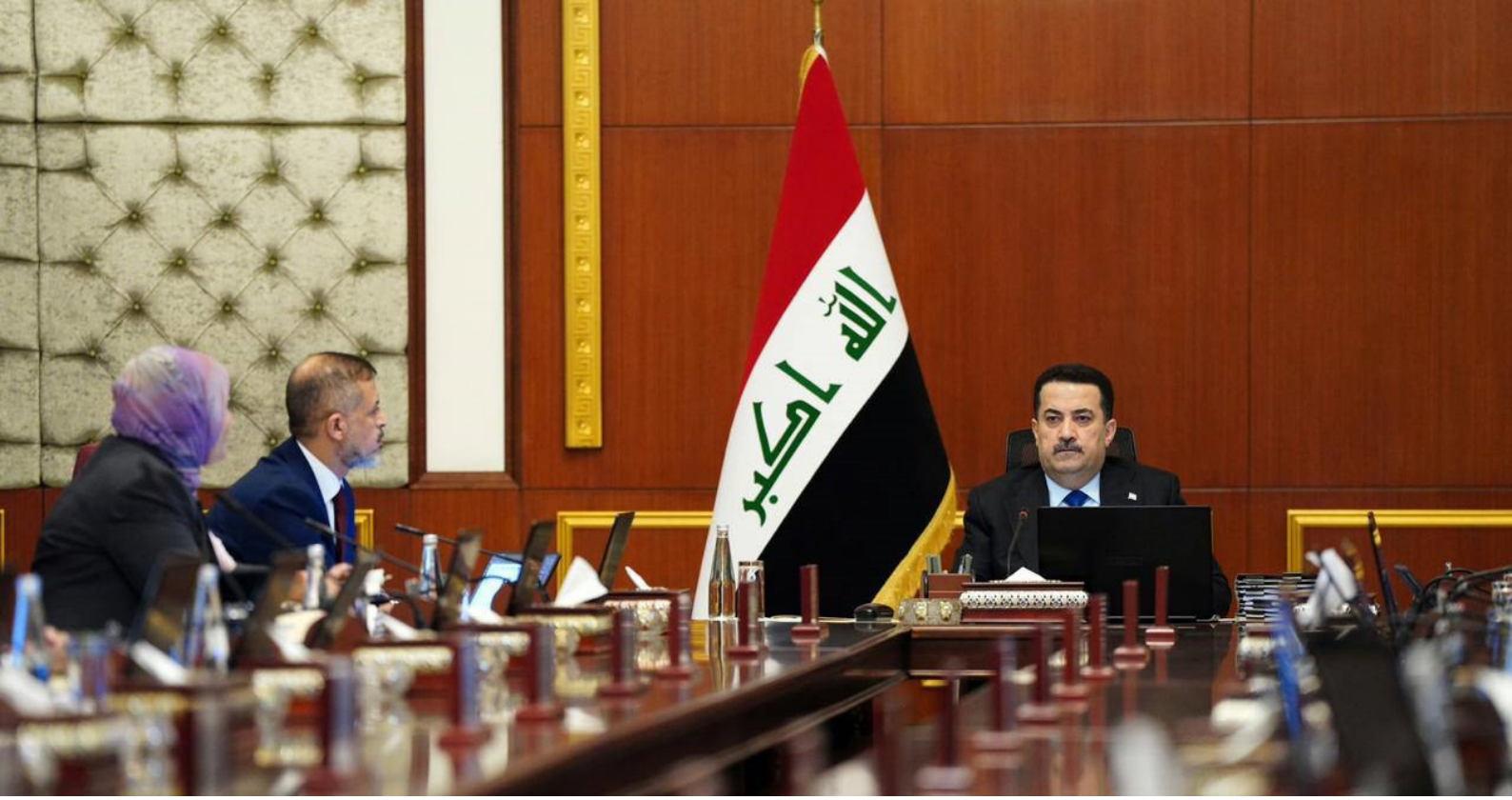

مايكل نايتس

«فضيحة ووترغيت» في العراق وتداعياتها على العلاقات مع واشنطن

معهد واشنطن لسياسات الشرق الاردنى

انفجر الفساد المسيّس في أفضل وكالة استخبارات في العراق إلى فضيحة تَنَصُّت كبرى موجهة من مكتب رئيس الوزراء؛ يتعين على واشنطن تعديل تبادل المعلومات الاستخباراتية الثنائية وفقاً لذلك.

في ٢٨ آب/أغسطس، بدأت تنتشر أخبار من خلال تقارير استقصائية حول تنفيذ حملة رقابة سياسية واسعة النطاق شملت مكتب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. وكان حجم الحملة كثيف لدرجة أن حتى السياسيين والمواطنين العراقيين – الذين اعتادوا بكل معنى الكلمة على الفساد والفضائح حتى الآن – أصيبوا بالصدمة من هذه القضية. وبالنسبة للولايات المتحدة، تُعد الفضيحة مؤشراً صارخاً آخر على أن العراق ليس مستقراً كما يُصوَّر في بعض الأحيان، وأن حكومته الحالية ليست الشريك الأمني والاستخباراتي الموثوق به الذي تحتاجه واشنطن.

مَن الذي تَنَصت على مَن؟

إن التقارير الأصلية حول الفضيحة سرعان ما تعززت بتغطية من وسائل إعلام عربية رئيسية أخرى وتسريبات مسؤولين عراقيين وسياسيين معروفين بعدم الانضباط في بغداد. وتشير الأصداء الزلزالية في بغداد، بما في ذلك الاجتماعات الطارئة العديدة التي عقدتها الفصائل السياسية، إلى أن هناك الكثير من النار وراء الدخان المرئي. وفيما يلي بعض النقاط الواضحة حتى الآن:

تم استهداف جميع الشخصيات السياسية الكبرى في العراق تقريباً من خلال اختراق أو مراقبة أجهزة الاتصال الخاصة بهم، بمن فيهم:

• رئيس «مجلس القضاء الأعلى» القاضي فائق زيدان
• رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وصهره ووكيله التجاري ياسر عبد صخيل المالكي
• هادي العامري، رئيس كيانين سياسيين رئيسيين مدعومين من إيران: «الإطار التنسيقي» و«منظمة بدر»
• رئيس مجلس النواب بالوكالة وعضو «منظمة بدر» محسن المندلاوي
• رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي (واحد من العديد من السياسيين العرب السنة المستهدفين)
• رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي
• همام حمودي، رئيس «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي»
• أحمد الفتلاوي، مستشار زعيم تيار «الحكمة» عمار الحكيم (من بين العديد من الشخصيات السياسية الأخرى المستهدفة)
• شخصيات مختلفة في مكتب الرئيس
• مسؤولون مختلفون في «قوات الحشد الشعبي»

ومن اللافت للنظر غياب أقرب مؤيدي السوداني، قيس الخزعلي، وكبار أعضاء ميليشيا «عصائب أهل الحق» الذي هو أمينها العام عن القائمة حتى الآن. وقد صنفت الولايات المتحدة الخزعلي وميليشيته على أنهما كيانان إرهابيان.

وكانت خلية التنصّت تتمركز في مكتب رئيس الوزراء وتُديرها مجموعة من الشخصيات المقربة من السوداني، على النحو التالي:

• عبد الكريم السوداني، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء وقريب من قبيلته
• خالد اليعقوبي، مستشار السوداني لشؤون السياسات الأمنية
• محمد جوحي، زعيم الخلية ونائب المدير العام للشؤون الإدارية في مكتب رئيس الوزراء (اعترف جوحي بالجريمة، وتم إجراء تحليل لأجهزته الإلكترونية)
• أحمد السوداني، قريب آخر لرئيس الوزراء ورئيس «جهاز المخابرات الوطني العراقي» بالوكالة
• أحد عشر فنياً في مجال استخبارات الإشارات من «شعبة الإنصات التابعة للمديرية الفنية لجهاز المخابرات الوطني العراقي»
• مختلف الضباط في «جهاز الأمن الوطني» و«وكالة المعلومات والتحقيقات الاتحادية» التابعة لوزارة الداخلية

وقد استخدم جوحي وآخرون ممن شاركوا في عمليات التنصّت ممتلكات «جهاز المخابرات الوطني العراقي» ومعداته ومركباته لتنفيذ الخطة التي أقرّها أحمد السوداني. فضلاً عن ذلك، تم انتداب أفراد من «جهاز الأمن الوطني» إلى خلية جوحي من قبل رئيس الجهاز أبو علي البصري (المعروف أيضاً باسم عبد الكريم عبد فاضل حسين)، الذي يتمتع بسمعة فعالة في ملاحقة الإرهابيين السنة ولكنه أيضاً أبرز العناصر في «الإطار التنسيقي» الذين يقومون بحملات ضد الخصوم السياسيين.

وفي الثالث من أيلول/سبتمبر، تم اعتقال المصور الشخصي لرئيس الوزراء فيما يتعلق بالمخطط.

وحاولت خلية التنصّت الإيقاع بشخصيات سياسية مختلفة وإعداد أغراض مسيئة لها، ومن بين هذه الشخصيات أعضاء في مجلس النواب ومسؤولين قضائيين وضباط استخبارات وأفراد العائلات من النساء لشخصيات مهمة.

دمار «جهاز المخابرات الوطني العراقي»

إن فضيحة الرقابة – والتي من المرجح أن تستمر حتى فترة تشكيل الحكومة القادمة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ – يجب ألا تكون مفاجئة بالنظر إلى التحذيرات السابقة بشأن التسييس المدمر لأفضل وكالة استخبارات في العراق – «جهاز المخابرات الوطني العراقي» منذ أوائل عام ٢٠٢٣ – عندما وضع السوداني قريبه، أحمد، في السيطرة على الجهاز بالنيابة. وكانت «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية قد قامت في البداية بإعداد «جهاز المخابرات الوطني العراقي» من عناصر تم إنقاذها من وكالات الاستخبارات العراقية ما قبل ٢٠٠٣، ثم قامت بتدريب هؤلاء العناصر والتحقق من خلفيتهم لمدة عشرين عاماً. وفي حين أصبحت العديد من وكالات الاستخبارات الأخرى في البلاد مُخترَقة بعمق من قبل المسلحين المدعومين من إيران، ظل «جهاز المخابرات الوطني العراقي» معقلاً للثقة النسبية للولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى. ولهذا السبب كان هذا الجهاز من بين القليل من الكيانات العراقية التي تم الوثوق بها لتسلم معلومات استخباراتية حساسة ومعدات وتدريب من الولايات المتحدة. لكن كل ذلك تغير عندما أصبح السوداني رئيساً للوزراء.

ومنذ عام ٢٠٢٢، قامت حكومة السوداني بتطهير العديد من ضباط «جهاز المخابرات الوطني العراقي» الذين كانوا محل ثقة من قبل الولايات المتحدة واستبدلتهم بوكلاء من الميليشيات المدعومة من إيران. وفي أوائل عام ٢٠٢٣، تم تعيين مدير جديد لمكافحة التجسس في «جهاز المخابرات الوطني العراقي» – والذي تتمثل مهمته في منع اختراق الجهاز – وهو فيصل غازي اللامي، ابن شقيق رئيس «هيئة الحشد الشعبي» فالح الفياض، وأحد أتباع أبو آلاء الولائي (المدرج على قائمة الولايات المتحدة للإرهاب) منذ فترة طويلة. وقد تم تصنيف كل من الفياض والولائي من قبل الحكومة الأمريكية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والأنشطة الإرهابية على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، يشغل وسام المحياوي – الذي هو مرشح آخر من قبل الفياض – منصب مدير شعبة المراقبة في «جهاز المخابرات الوطني العراقي».

كما أن «جهاز الأمن الوطني» – الذي كان سابقاً في حالة تحسن بعد سنوات من تسلل الإرهابيين – تراجع أيضاً منذ عام ٢٠٢٣ عندما أُعطيت مفاتيح الجهاز للبصري. وقد مُنحت المناصب العليا، مثل نائب المدير، ومدير العمليات، ورئيس عمليات أمن بغداد، إلى مسؤولين من «عصائب أهل الحق». ولا تؤكد الفضيحة الحالية سوى مدى انغماس أهم وكالات الاستخبارات العراقية وأكثرها كفاءة من الناحية التقنية في مستنقع الميليشيات المدعومة من إيران والسياسيين الفاسدين.

خيارات السياسة الأمريكية

يجب أن تكون فضيحة التنصت لحظة كاشفة لعيون صناع القرار السياسي الغربيين، وذلك لعدة أسباب.

أولاً،

لا ينبغي لواشنطن أن تحاول التغطية على الضرر الذي لحق برئاسة الوزراء بزعامة السوداني. فعلى مدى سنوات، تجنب المسؤولون الأمريكيون الاعتراف بالعلاقات الوثيقة للغاية التي تربط السوداني بجماعة «عصائب أهل الحق»، وهي منظمة مصنفة كإرهابية. ولا ينبغي السماح لزعيم هذه الجماعة – قيس الخزعلي، المصنف كإرهابي أيضاً –

بالتحكم في الحكومة العراقية، وبالتالي بعلاقاتها مع الولايات المتحدة. وإذا ظهرت أدلة جديدة تشير إلى أن السوداني كان على علم مباشر بحملة التنصّت، فقد تحتاج واشنطن إلى تعديل موقفها تجاه رئيس الوزراء بشكل عام، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الجهات الفاعلة الخبيثة قد تستخدم مثل هذه الأدلة بسهولة لاكتساب السلطة عليه. يجب ألا تكون الولايات المتحدة ملتزمة بالبقاء السياسي للسوداني أكثر من راعيه، الخزعلي، الذي يبدو غاضباً لأن هذه الفضيحة نشأت عن أخطاء في الأمن العملياتي ارتكبتها خلية في مكتب رئيس الوزراء. وفي ٣١ آب/أغسطس، أرسلت إيران وفداً إلى بغداد في محاولة لتهدئة الفضيحة، مما يؤكد ضرورة قيام واشنطن بفعل عكس ذلك تماماً.

ثانياً،

يجب على الولايات المتحدة أن تقيّد بشكل كبير التعاون الاستخباراتي مع «جهاز المخابرات الوطني العراقي»، و«جهاز الأمن الوطني»، وغيرهما من الوكالات إلى أن تقوم هذه بإبعاد المُعيّنين السياسيين الخبيثين من مناصبهم العليا، وخاصة الشخصيات الموالية للميليشيات والمؤيدة لإيران. وبعد أن أصبح السوداني رئيساً للوزراء، غضّت واشنطن الطرف عن التعيينات المثيرة للقلق التي أجرتها حكومته في قطاع الاستخبارات. ومن المؤكد أن مختلف الفصائل ستحاول استغلال الفضيحة الحالية لإدخال مجموعة جديدة من العناصر السيئة إلى المناصب العليا في أجهزة الاستخبارات. يجب على الولايات المتحدة استخدام نفوذها كشريك رئيسي للعراق في مكافحة الإرهاب لضمان عدم قيام الحكومة العراقية بمجرد استبدال «السيئين» بأشخاص «هم بنفس القدر من السوء أو أسوأ» عند معالجة الفضيحة وتعيين مسؤولين جدد في «جهاز المخابرات الوطني العراقي»، و«جهاز الأمن الوطني»، و«وكالة المعلومات والتحقيقات الاتحادية».

ثالثاً،

يجب على واشنطن مراجعة موقفها على نطاق واسع تجاه المسؤولين العراقيين في قطاعات متنوعة مثل «جهاز مكافحة الإرهاب»، وسلطات المطارات، وسلطات الموانئ، والوزارات الرئيسية (على سبيل المثال، المالية، والداخلية، والنفط، والنقل، وحتى التعليم العالي، حيث أن وزير التعليم عضو في جماعة إرهابية مصنفة من قبل الولايات المتحدة ولكنه يتنقل بحرية في العواصم الغربية). لقد اختُرِقت هذه الوكالات وغيرها بشكل كبير بنفس الطريقة التي تم بها اختراق «جهاز المخابرات الوطني العراقي»، وهي ظاهرة بدأت قبل عام ٢٠٢٢ ولكنها تسارعت بشكل كبير منذ ذلك الحين بسبب هيمنة «الإطار التنسيقي» على الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية في العراق.

إن الدرس الرئيسي للمسؤولين الأمريكيين هو أن شخصية رؤساء الوزراء العراقيين وإرادتهم السياسية هي العامل الأكثر أهمية في تحديد مدى الاستيلاء على الدولة المدعوم من إيران، وبالتالي شدة الضرر المحتمل للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

*الدكتور مايكل نايتس هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «جيل وجاي برنشتاين» في معهد واشنطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج العربي وهو أحد مؤسسي منصة «الأضواء الكاشفة للميليشيات»، التي تقدم تحليلاً متعمقاً للتطورات المتعلقة بالميليشيات المدعومة من إيران في العراق وسوريا. وقد شارك في تأليف دراسة المعهد لعام ٢٠٢٠ «التكريم من دون الاحتواء: مستقبل «الحشد الشعبي» في العراق».

د.محمد نور الدين :

تقريع جنود امريكيين في إزمير: أتراك ضدّ الإبادة

شهدت مدينة إزمير الواقعة على الساحل الغربي لتركيا، قبل أيام، حادثة بالغة الدلالة؛ إذ رست حاملة الطائرات الامريكية «يو إس إس واسب» في ميناء المدينة، ونزل من على متنها جنود، وبدؤوا التجول في شارع شهداء قبرص في سوق قوناق، الإثنين الماضي. ووقتها، لاحظتهم مجموعة من «اتحاد الشباب التركي»، فبادر أفرادها إلى جلب كيس (شوال) طحين وإدخال رأس أحدهم فيه، وسط هتافات: «يانكيز، اذهبوا إلى دياركم!».

وعلى إثر ذلك، هرعت الشرطة إلى التدخّل، فأفرجت عن الجندي الامريكي، واعتقلت ١٥ من الشبان وساقتهم إلى المخفر، فيما أفادت سلطات

> الحاملة التي رست في إزمير، شاركت في مناورات بحرية مع تركيا

محافظة إزمير بأن «جنديَّين امريكيَّين يرتديان ملابس مدنية، تعرّضا لاعتداء جسدي من قِبَل مجموعة من ١٥ عضواً في اتحاد الشباب التركي».

وفي الوقت نفسه، هرعت القوى الأمنية لحماية خمسة جنود آخرين، كانوا على مسافة بعيدة نسبياً من موقع الحادثة.

ولاحقاً، أُطلق سراح خمسة من الشبان، فيما أبقت السلطات على ١٠ قيد الاعتقال بغرض التحقيق.ومن جهته، أعلن «اتحاد الشباب التركي» (تي جي بي) مسؤوليته عن الهجوم، وذلك في مقطع فيديو نشره عبر حسابه في منصة «إكس».

وقالت المجموعة القومية: «لقد وضعنا كيساً على رؤوس الجنود الامريكيين من طاقم السفينة يو إس إس واسب (...) الجنود الامريكيون الملطخة أيديهم بدماء جنودنا وآلاف الفلسطينيين لا يمكنهم أن يدنّسوا بلادنا»، فيما أكد الناطق باسم «اتحاد الشباب التركي»، الذي شاركه العملية طلبة من «الشباب الطليعي» التابع لـ«حزب وطن»، إرول أصلان، أنهم «سيواصلون حركة الأكياس في كل مكان نرى فيه جنوداً امريكيين»، لافتاً إلى أن «العمل جاء احتجاجاً على الدعم الامريكي لمجازر إسرئيل ضد الفلسطينيين، ودعم امريكا للكرد في سوريا، والذين يقتلون الجنود الأتراك».

وأضاف: «أنها رسالة إلى الجنود الامريكيين: لا يمكن لكم التجول بحرّية في بلدنا». ووصف رئيس «حزب وطن» الصغير، دوغو بيرنتشيك، بدوره، ما حصل بأنه «عمل مناهض للإمبريالية».

في المقابل، قالت السفارة الامريكية في تركيا، بدورها، عبر منصة «إكس»: «بوسعنا أن نؤكد صحة التقارير التي تفيد بأن جنديَّين امريكيَّين من عداد طاقم السفينة يو إس إس واسب تعرّضا لهجوم في إزمير وهما الآن آمنان. نشكر السلطات التركية على استجابتها السريعة، والتحقيق جارٍ»، بينما أعلن الناطق باسم مجلس الأمن القومي الامريكي، شون سافيت، أن بلاده «تشعر بالقلق إزاء هذا الاعتداء»، وتثمّن قيام الشرطة التركية بـ«محاسبة مَن يقف وراءه»، وهو ما كرّره أيضاً كل من الناطقة باسم البيت الأبيض كارين جان-بيار، والناطق باسم «البنتاغون»، باتريك ريدر.

والجدير ذكره أن الحاملة التي رست في ميناء إزمير، كانت انتهت للتوّ من المشاركة في مناورات عسكرية بحرية مع تركيا بين الـ١٣ والـ١٧ من آب الماضي، وهي أُرسلت أساساً إلى شرق المتوسط من أجل مواجهة أيّ هجوم إيراني محتمل على إسرائيل،

> تداعت إلى الذاكرة، فوراً ما عرفت لاحقاً بـحادثة السليمانية

على خلفية اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، في طهران، نهاية تموز الماضي.

وعلى هذه الخلفية، سأل النائب عن «حزب الشعب الجمهوري»، بانكي باغجي أوغلو، عن السبب الذي يحول دون إعلان وزارة الدفاع التركية عن المناورة، لتردّ الأخيرة بالقول إن ما حصل لم يكن مناورة، بل «تدريبات»، علماً أن معهد «نافال» الامريكي أعلن، في الـ١٩ من آب، أي بعد انتهاء المناورات، حصولها، فيما لم تصدر وزارة الدفاع أو الحكومة في تركيا، إلى الآن، أيّ بيان في هذا الخصوص.

وعلى إثر الحادثة، تداعت إلى الذاكرة، فوراً، ما عرفت لاحقاً بـ«حادثة السليمانية» أو «حادثة الشوال» في الرابع من تموز ٢٠٠٣، عندما قام جنود امريكيون في مدينة السليمانية العراقية باعتقال جنود أتراك وإدخال أكياس في رؤوسهم. واحتجّت تركيا، آنذاك، بشدّة على الحادثة، ليطلَق الجنود الأتراك بعد أكثر من ٦٠ ساعة من الواقعة، التي أثارت أيضاً غضباً شعبيا تركيّاً، باعتبارها إهانة للأتراك.

كذلك، تذكّر الحادثة الجديدة بأخرى، شهيرة، حصلت في ١٧ تموز ١٩٦٨، عندما رست قطع من الأسطول السادس الامريكي، من بينها حاملة طائرات، في ميناء دولما باهتشه في إسطنبول. ووجِهت الزيارة في حينه بحملة احتجاجات واسعة في تركيا، وخصوصاً أن ١٩٦٨ كان عام الثورات الشبابية في كل أنحاء أوروبا.

ومن بين المحتجين، ذهب مئة طالب من «اتحاد الطلبة» في جامعة إسطنبول التقنية إلى رصيف دولما باهتشه، حيث حصلت صدامات بينهم وبين الشرطة التي اقتحمت قواتها مساكن هؤلاء واعتقلت عدداً منهم، فيما اضطرّ أحد الطلاب إلى رمي نفسه من على الطابق الثاني، وتوفي بعد سبعة أيام نتيجة لذلك.

وقام بعض الطلبة برشق الفندق الذي كان ينزل فيه جنود امريكيون، موجهين رسالة تحذير خطية إلى رئيس الجمهورية، جودت صوناي. وفي الـ١٨ من تموز، تجمّع الطلبة في ساحة تقسيم، وكان من بينهم القيادي الشاب في الحركة الثورية، دينيز غيزميش، ثم ساروا إلى دولما باهتشه، حيث أمسكوا ببعض الجنود الامريكيين الذين كانوا على الرصيف وألقوا بهم في البحر.

*موقع الكاتب في صحيفة «الاخبار» اللبنانية

إمام أوغلو يتحدى حكومة إردوغان بالرحيل قبل حبسه وحظره سياسياً

تشكّلت ملامح أزمة سياسية جديدة في تركيا على خلفية التراشق بين رئيس بلدية إسطنبول المنتمي إلى «حزب الشعب الجمهوري» أكرم إمام أوغلو، ووزير العدل يلماظ تونتش؛ بسبب احتمالات مواجهته حظر النشاط السياسي لمد ٥ سنوات على خلفية قضية تعود إلى عام ٢٠١٩ عندما انتُخب رئيساً لبلدية إسطنبول للمرة الأولى.

ودخل إمام أوغلو وتونتش في سجال وتراشق حادَّين بالتصريحات على مدى الأيام الثلاثة الأخيرة، بعدما سُئل الأول عن احتمالات تأييد محكمة الاستئناف العليا الحكم الصادر بحبسه بتهمة إهانة أعضاء اللجنة العليا للانتخابات الذين قرروا إعادة الانتخابات في إسطنبول عام ٢٠١٩ على الرغم من فوزه في الجولة الأولى على منافسه رئيس الوزراء التركي السابق بن علي يلدريم، لوصفه إياهم بـ«الحمقى».

تلويح بالانتخابات المبكرة

ورداً على السؤال، قال إمام أغلو، الذي يُنظر إليه على أنه المرشح الأوفر حظاً للفوز برئاسة تركيا في أول انتخابات مقبلة، إن الحكومة الحالية، التي يرأسها الرئيس رجب طيب إردوغان، لن تشهد قرار المحكمة العليا بحظر نشاطه السياسي لأنهم سيعودون إلى بيوتهم من خلال الانتخابات المبكرة قبل أن تنظر المحكمة القضية.

وأضاف، خلال مقابلة تلفزيونية ليل الثلاثاء – الأربعاء، أنه «حال قرر الاستئناف التأكيد على الحكم الصادر ضدي، فلن يبقى أولئك الذين في السلطة يوماً واحداً، الناس سيخرجون إلى الشوارع ويعلنون العصيان، تأييد الحكم سوف يسيء إلى سمعة تركيا في الخارج، الأمر الذي سوف يعمّق حالة عدم الثقة بالاقتصاد».

وعدّ إمام أوغلو أن «العملية القضائية الحالية غير عادلة، وتنطوي على تلاعب سياسي، وهدفها هو جعله محظوراً سياسياً من خلال عمل سخيف».

الحكومة تبدي غضبها

ورداً على هذه التصريحات، قال وزير العدل التركي، يلماظ تونتش، : «لا يمكن لأحد أن يرهب أعضاء السلطة القضائية برفع أصابعه في البرامج التلفزيونية، القضاء لديه قراراته في إطار الدستور والقوانين والتشريعات ذات الصلة، ولا يليق بأحد أن يقول كلاماً في هذه القضية الجارية، أو يهدد القضاء».

وأضاف، قاصداً إمام أوغلو دون ذكره بالاسم، «عندما لا يعجبك قرار المحكمة الابتدائية، يمكنك الاستئناف وتقديم الدفاع عن نفسك هناك، والقضاء هو الذي يقرر، لا يحق لأي سلطة أن تهدد القضاء بشكل صاخب وأن ترفع أصابعها وتقول: لا يمكنك اتخاذ هذا القرار».

بدوره، عاد إمام أوغلو وردّ على تصريحات تونتش، في تصريحات (الجمعة)، بقوله: «لم أشر بإصبعي إلى القضاء، بل أشرت إليك أنت (وزير العدل). لقد أشرت بإصبعي إلى أعضاء الحكومة الذين يؤثرون في القضاء مثلك، هذا الإصبع ليس إصبعي، بل هو إصبع الناس، مكانه في صناديق الاقتراع، سيكون عليك الذهاب إلى صناديق الاقتراع. سيتعين عليك المغادرة قبل أن تصدر المحكمة العليا قرارها».

وأضاف: «أتحداكم في الميدان... هذه الأمة سوف تقف، هذه الأمة لن تترك لك الوقت حتى تصدر المحكمة العليا قرارها وسترسلك إلى بيتك، وطريقتها واضحة... الانتخابات المبكرة ستأتي».

وقائع قضية إمام أوغلو

وقضت محكمة تركية في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٢، بحبس إمام أوغلو لمدة سنتين و٧ أشهر و١٥ يوماً، ومنعه من ممارسة العمل السياسي لمدة ٥ سنوات

تراشق بالتصريحات الحادة مع وزير العدل حول قضية «الحمقى»

بتهمة «إهانة أعضاء المجلس الأعلى للانتخابات».

وبدأت القضية عندما انتقد وزير الداخلية السابق سليمان صويلو، إمام أوغلو، الذي تحدث في المؤتمر الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية في عام ٢٠١٩، قائلاً: «أقول للأحمق الذي يذهب إلى البرلمان الأوروبي ويشكو من تركيا، إن هذه الأمة ستجعلك تدفع ثمن ذلك».

وردّ إمام أوغلو على صويلو قائلاً: «إن أولئك الذين ألغوا انتخابات ٣١ مارس (آذار)، وعندما ننظر إلى ما حدث وما يحدث في العالم، وفي أوروبا، من حيث صورتنا في أعينهم، سنجد أن أولئك الذين ألغوا الانتخابات هم الحمقى».

وعلى أثر ذلك، قدّم أعضاء المجلس الأعلى للانتخابات شكوى جنائية ضد إمام أوغلو بدعوى أنهم تعرّضوا للإهانة، ورفع مكتب المدعي العام في إسطنبول دعوى قضائية ضده بتهمة «الإهانة العلنية للموظفين العموميين الذين يعملون كلجنة بسبب واجباتهم».

وفي المرحلة الأولى قضت المحكمة الجنائية في إسطنبول بمعاقبة إمام أوغلو بالحبس لمدة سنتين و٧ أشهر و١٥ يوماً، ومنعه من ممارسة النشاط السياسي ٥ سنوات، وظلت القضية قيد الاستئناف أمام المستوى الأدنى من المحكمة العليا، والتي تعدّ أيضاً «محكمة استئناف» حتى الآن، لكن تأييدها للقرار سيعني فرض الحظر السياسي على إمام أوغلو.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

كيليتشدار أوغلو: تركيا لم تعد دولة!

أنقرة (زمان التركية) – عارض الرئيس السابق لحزب الشعب الجمهوري، كمال كيليتشدارأوغلو، خطوات التطبيع بين حزبه المعارض والحكومة، التي بدأت بعد رحيله عن زعامة الحزب.

وقال كليتشدار أوغلو الذي يتميز بأسلوبه الحاد في المعارضة: "لا يمكننا القتال إلا ضد القصر الذي أوصل الدولة إلى هذه الحالة. وخطاب التطبيع يشجعهم. ما الذي ستتحدث عنه مع القصر؟ ماذا ستناقش معهم؟ إذا توقفت الهيئة التشريعية عن كونها هيئة تشريعية، والسلطة القضائية توقفت عن كونها هيئة قضائية، والسلطة التنفيذية توقفت عن كونها تنفيذية، والدولة بأكملها تعتمد على كلمة شفتي شخص واحد، فعن ماذا ستتحدثون؟ تطبيع؟ من سيلين، من سيطبيع، مرحبا به".

وأضاف كليتشدار أوغلو: "لم تعد الدولة دولة، التسلسل الهرمي في الجيش محطم تماماً، ليس من الواضح من يقوم بأي وظيفة، ولذلك، فقد كشف النظام عن حقيقة هيكل الدولة العاجز عن حماية نفسه في ظل انعدام النظام الهائل".

وأكد كيليتشدار أوغلو أنه يجب على كل عاقل وكل من يحب بلده وكل من يفكر في مستقبل أبنائه أن ينظر إلى هذه الصورة بعناية، متابعا: "إذا كان المزارع لا يستطيع كسب لقمة العيش، فأردوغان هو السبب، إذا كانت هناك بطالة، فأردوغان هو السبب، وإذا انقسم الشعب إلى قطبين، فأردوغان هو السبب، إذا كان بقاء الوطن في خطر، فأردوغان هو السبب، السبب الوحيد لمشكلة اللاجئين والإفلاس الاقتصادي وهروب شبابنا إلى الخارج وحالات الانتحار والانهيار الأخلاقي هو أردوغان، هو من وصف زعيمنا المؤسس بـ"(السكير)، وهو من وصف نساءنا بـ(العاهرات)، وهو من وصف المعارضة بـ(اللصوص)، وهو من قسم شبابنا إلى (متدينين-غير متدينين)، وهو من وصف حزبنا بـ(حفرة القمامة-الحمقى)، وهو من وصف الرئيس العام بـ(غير الجدير).

الحزب الديمقراطي أكبر تهديد لكردستان

البارزانيون أجبروا الدولة العراقية على مثل هذه العلاقات للتستر على مواقفهم المتواطئة

*وكالة الفرات للانباء-ANF

أدانت منظومة المجتمع الكردستاني هجمات الدولة التركية على جنوب كردستان وقالت: «الحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني هما المسؤولان الرئيسيان عن الاحتلال والمجازر في جنوب كردستان».

أصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني، بياناً بشأن هجمات دولة الاحتلال التركي على جنوب كردستان، والتي تزايدت في الآونة الأخيرة.

وجاء في البيان ايضا: بما أن العراق ينجرف بسرعة في اتجاه خاطئ وخطير نتيجة هذه العلاقات التي دخلت فيها الحكومة العراقية، فإنه يجب على القوى التي تقول إنها ضد هذه الخطوة أن تتخذ موقفاً أقوى، هناك حاجة إلى مواقف منفتحة وقوية وبطريقة مباشرة، لذا، يجب على القوى العراقية الوطنية والديمقراطية الداعمة لوحدة العراق وسيادته والمثقفين العراقيين أن يتخذوا موقفاً واضحاً وقوياً لإعادة الحكومة عن هذا المسار.

كما أن المسؤولان الرئيسيان عن الاحتلال والمجازر في جنوب كردستان هما الحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني، لقد أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني متواطئين في الإبادة الجماعية ضد الكرد من أجل المكاسب والمصالح وأصبحا أكبر تهديد لكردستان، وقد فرض البارزانيون وأجبروا الدولة العراقية على مثل هذه العلاقات من أجل التستر على مواقفهم المتواطئة والخيانة وإضفاء الشرعية عليها، إذا أردنا الحديث عن الوطنية، وفعل شيء باسم الوطنية، فيجب أولاً رؤية هذا الخطر واتخاذ مواقف قوية ضد هذا الخطر، ويجب على السياسة، القوى الوطنية والمثقفين الكرد أن يتصرفوا بهذه المسؤولية وأن يأخذوا زمام المبادرة في ذلك، وعلى شعبنا ألا يلتزم الصمت حيال هذه الهجمات، وأن يظهر موقفه بقوة ضد المجازر والخيانة، ويعزز وحدته من خلال تبني حقيقة الشهداء بقوة أكبر وتصعيد وتيرة النضال من أجل الحرية».

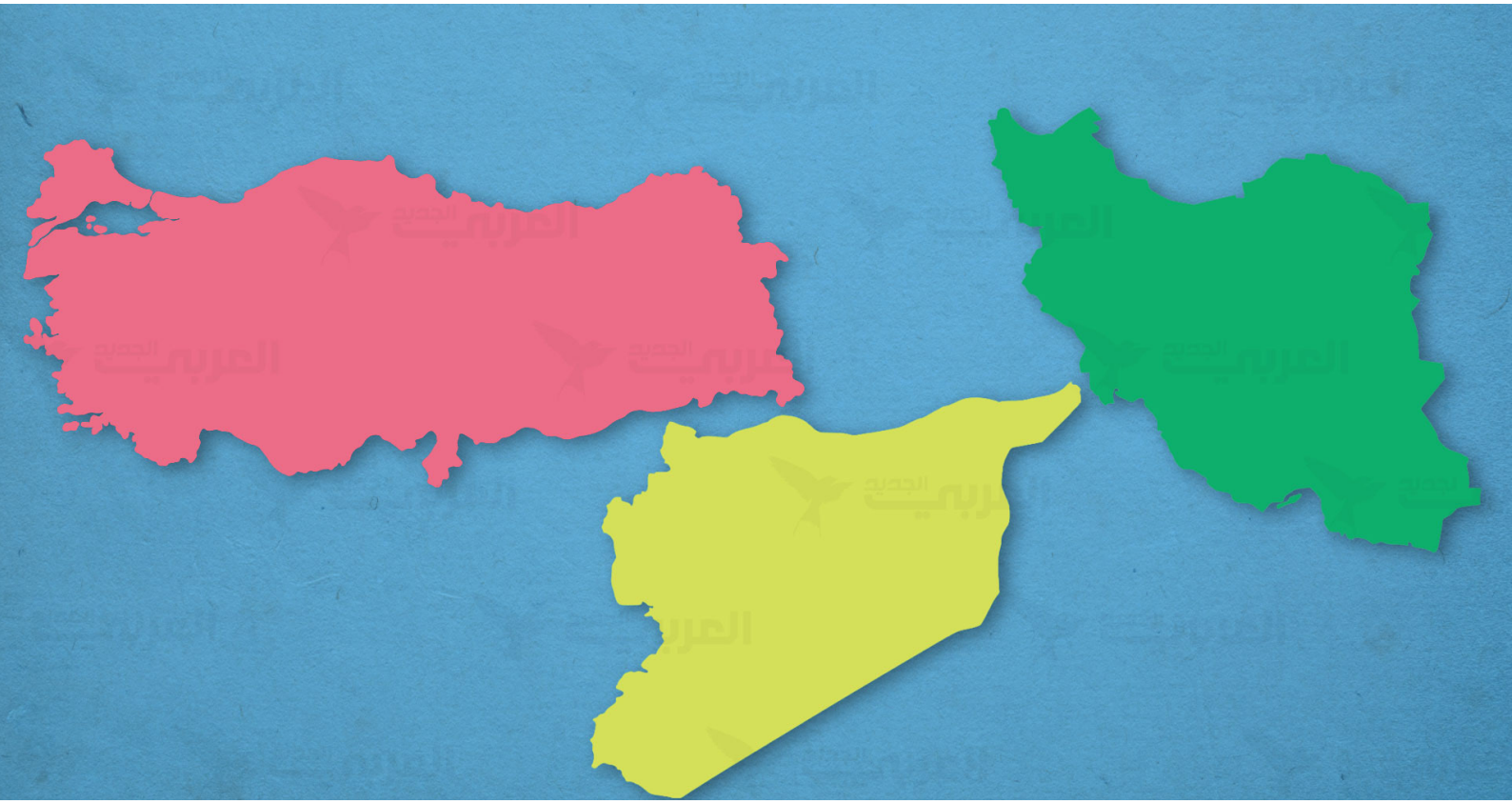

مروان قبلان

عن مثلث سورية - تركيا - إيران

كلما تمعّن المرء في علاقات سورية الخارجية منذ الاستقلال وجد فيها ما يثير الدهشة والاهتمام. من ذلك مثلا أن سورية تكسر القاعدة الذهبية في السياسة الدولية عن عدم وجود تحالفات دائمة أو عداوات مقيمة، كما تؤكدها في الوقت نفسه. فمن جهةٍ، يرتبط النظام السوري بنظيره الإيراني بأحد أقوى تحالفات منطقة الشرق الأوسط وأكثرها استمراراً، رغم الفوارق الكبيرة التي تميّز نظامي البلدين (قومي عربي علماني في دمشق، هكذا يقدّم نفسَه في الخطاب أقلّه، يقابله نظام قومي فارسي ديني في طهران).

من جهة أخرى، ترتبط سورية بتركيا بإحدى أكثر العلاقات اضطراباً وتقلّباً في الشرق الأوسط، رغم أن البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للدولة العميقة في البلدين يحيل إلى المدرسة القومية العلمانية ذاتها (قد تكون هذه الظاهرة من المفارقات الشائعة في الممارسة السياسية، حيث يكون التنافر على أشدّه بين أبناء المدرسة الفكرية والأيديولوجية الواحدة مقارنة بالمختلف منها). تثير العلاقتان، في هذه المرحلة، الكثير من اللغط والاهتمام، حيث تظهر مؤشّرات على تراجع في علاقة دمشق بطهران، من دون أن تصل إلى مرحلة فك التحالف، في مقابل تحسّن في علاقات دمشق بأنقرة، من دون أن تصل بالضرورة إلى مرحلة التعاون.

منذ اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، والعلاقات بين نخب الحكم في دمشق وأنقرة تنوس بين الصراع والتعايش، ووصلت، في أحيان قليلة، إلى التعاون والتناغم. تمحورت الخلافات في البدايات بين الكيان السوري الناشئ والدولة التركية الحديثة حول ترسيم الحدود، حيث سلخت اتفاقية لوزان أقاليم عديدة كانت تتبع تاريخيا لولاية حلب العثمانية وتقطنها غالبية عربية وألحقتها بتركيا، ووصلت الخلافات إلى ذروتها بضمّ لواء إسكندرون عام ١٩٣٨. بعد استقلال سورية، شهدت العلاقات مع تركيا أول أزمة كبرى عام ١٩٥٧، حين اختار البلدان معسكريْن متعارضيْن خلال الحرب الباردة، واحتميا بهما.

مع سقوط الاتحاد السوفييتي، فقدت سورية حليفها الأكبر على الساحة الدولية، واضطرّتها تركيا في أزمة ١٩٩٨ إلى الاستسلام كليّاً أمام مطالبها، فتخلّت دمشق عن دعم حزب العمّال الكردستاني، وطردت زعيمه عبد الله أوجلان، كما أسقطت مطالبتها بلواء إسكندرون، وحصّة أكبر في مياه الفرات، وسمحت فوق ذلك لتركيا باختراق أراضيها بعمق خمسة كيلومترات لمطاردة عناصر حزب العمّال بموجب اتفاقية أضنة لعام ١٩٩٩. على الأثر، تحسّنت علاقات دمشق بأنقرة التي باركت بدورها توريث السلطة في سورية من خلال مشاركة الرئيس أحمد نجدت سيزر في مراسم دفن الرئيس حافظ الأسد في يونيو/ حزيران ٢٠٠٠.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، وتحوّل اهتمام تركيا معه إلى المنطقة العربية، ورفض البرلمان التركي منح إذن للولايات المتحدة باستخدام أراضيه لغزو العراق، وتخوّف النظام السوري من أن يصبح هدفا تاليا في الحرب الامريكية على الإرهاب، حصل تقاربٌ كبيرٌ في علاقة سورية بتركيا، بلغ ذروته بقيام الأخيرة بدور مهم في تخفيف عزلة النظام السوري بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق

> **ترتبط سورية بتركيا بإحدى أكثر العلاقات اضطراباً وتقلبا في الشرق الأوسط**

الحريري عام ٢٠٠٥، والتوسّط في مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل، عقب حرب تموز (٢٠٠٦)، وفشل مؤتمر أنابوليس للسلام في العام التالي، وصولاً إلى توقيع اتفاقية للتجارة الحرّة، وتشكيل مجلس وزاري على المستوى الاستراتيجي بين البلدين عام ٢٠٠٩، كما بلغت العلاقات الشخصية بين أردوغان والأسد مستوىً أثار قلقا في طهران.

ولكن التقارب السوري – التركي الذي ميّز العقد الأول من القرن ٢١ لم يستمرّ طويلاً، بفعل المتغيرات التي فجرتها ثورات الربيع العربي مع بداية العقد التالي، إذ سارعت تركيا وإيران الى الاستثمار في الثورات العربية لتعزيز نفوذ كل منهما، فاختارت تركيا دعم المعارضة السورية أملاً في إحداث تغيير لمصلحتها في دمشق، فيما سارعت إيران إلى استغلال حاجة النظام إليها لإلحاق سورية كليا بمشروعها الاقليمي.

بعد عشر سنوات من الصراع، لا تركيا تمكّنت من تحقيق هدفها، ولا إيران نجحت في إلحاق سورية بها نتيجة مقاومة إقليمية ودولية شديدة لمشاريع الطرفين، لتبدأ مرحلة جديدة من المراجعات والتقلبات التي لن تذهب، على الأرجح، أبعد كثيراً من النمط الذي ساد سابقاً مع فارق أن سورية صارت هذه المرّة حُطاماً، هذا فيما السوريون مشغولون بتحديد جنس الملائكة.

* العربي الجديد

قسد تكشف حصيلة عملياتها لمكافحة "داعش" خلال تموز وآب

أعلنت قوات سوريا الديمقراطية حصيلة عملياتها لمكافحة خلايا مرتزقة داعش خلال شهري تموز وآب ، كاشفة عن تنفيذ ها ست عشرة عملية نوعية أسفرت عن مقتل خمسة مرتزقة بينهم متزعمون، والقبض على اربعة وثلاثين آخرين بينهم متزعمون ومسؤولون عن التفخيخ والتمويل في صفوف داعش.

وفي الحصيلة كشفت قسد أن قواتها نفذت ست عشرة عملية نوعية أسفرت

> نجحت في تحقيق إنجازات متتالية في مواجهة خلايا داعش

عن إلقاء القبض على أربعة وثلاثين مرتزقاً من داعش، من بينهم متزعمون رئيسيون خططوا لعمليات إرهابية، ومسؤولون عن التفخيخ والتمويل في صفوف داعش.كما أعلنت قسد عن مقتل خمسة من مرتزقة داعش خلال هذه العمليات، من بينهم ثلاثة متزعمون بارزون قالت قسد إنهم كانوا يشكلون تهديداً كبيراً على أمن المنطقة.

وعن أماكن العمليات أوضحت قسد أن الأماكن شملت مناطق الرقة، الكرامة، دير الزور، مركدة، الصور، قامشلو، والحسكة.

وذكرت قوات سوريا الديمقراطية أن قواتها نجحت في تحقيق إنجازات متتالية في مواجهة خلايا داعش وتمكنت من فرض سيطرة محكمة على تحركاتهم ومنعهم من الوصول إلى أهدافهم في ظل التحديات الأمنية المتزايدة، نتيجة هجمات الاحتلال التركي وقوات حكومة دمشق ومليشياته، مما اضطرت قواتها إلى تحويل جزء كبير من مواردها لحماية المنطقة وأهلها من هذه الاعتداءات، إلى جانب مواصلة عملياتها ضد خلايا داعش.

وأوضحت قسد أنه على الرغم من محاولات داعش في العمل بالخفاء وتغيير تكتيكاته لضمان استمرارية تهديده، إلا أن قواتها، بدعم قوي من التحالف الدولي، تمكنت من تحقيق نجاحات بارزة خلال شهري تموز وآب الماضيين.

وبعيداً عن الحصيلة جددت قوات سوريا الديمقراطية دعوتها إلى المجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم لضمان هزيمة مرتزقة داعش بشكل نهائي وترسيخ الأمن والاستقرار.

صالح مسلم: إنها مسألة وجود الكرد من عدمه

*وكالة هاوار للانباء:

جيهان بيلكين:أشار الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، إلى أن الاتفاق بين العراق وتركيا، مخطط ضد جميع الشعوب في كردستان، وقال: «لا يتعلق الموضوع بحزب، إنها مسألة تتعلق بوجود الكرد أو عدم وجودهم، على الشعب الكردي والأحزاب الكردية توحيد موقفهم فوراً».

وتحدث الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، إلى وكالتنا حول اتفاقية ١٥ آب ٢٠٢٤ المبرمة بين أنقرة وبغداد.

وشبّه صالح مسلم الاتفاقية الجديدة باتفاقية أضنة التي أُبرمت بين تركيا وسوريا عام ١٩٩٨ قائلاً: «الألاعيب العثمانية لا تنتهي» وتابع حديثه

قائلاً: «تُعدّ اتفاقية أضنة التي أبرمتها تركيا مع سوريا عام ١٩٩٨ مثالاً على هذا، ولا تزال هذه الاتفاقية سارية حتى الآن، والأمر ذاته ينطبق على الاتفاقية التي أُبرمت بين العراق وتركيا في ١٥ آب، اتفقوا خلف الأبواب المغلقة بشكل سري، وما يفعلونه الآن هو مضمون هذه الاتفاقية، هذه الاتفاقية هي مخطط ضد الشعوب».

«انتُهكت سيادة العراق وجنوب كردستان»

ولفت مسلم إلى انتهاك هذه الاتفاقية للسيادة العراقية تماماً، وتابع حديثه قائلاً: «احتُلت أرضهم ومع ذلك يقولون للدولة التركية «لنوقّع!» إنهم يشرّعون الاحتلال التركي، وبطبيعة الحال، انتُهكت سيادة جنوب كردستان تماماً، هذه الاتفاقية تحصر جنوب كردستان في الزاوية، وتفسح المجال للأطراف التي تتحكم بها تركيا، إنهم يضيّعون شنكال ويقومون بإجراء تغييرات ديمغرافية».

«المسألة هي وجود الكرد أو عدم وجودهم»

وذكّر صالح مسلم بسياسة الجمهورية التركية ضد الكرد، مشيراً إلى أن هذه السياسة قائمة على القضاء على الكرد وسلط الضوء على المخاطر المحدقة بالكرد، لافتاً إلى أن المسألة لا تتعلق بحزب أو جزء من كردستان فقط، فهي مسألة وجود الكرد أو عدمه.

وتابع حديثه قائلاً: «تهدف الدولة التركية في المشروع الكبير الجديد المتعلق بالشرق الأوسط إلى القضاء على الكرد، وتحيك المخططات في سبيل ذلك وتسعى إلى تنفيذ المخططات التي لم تنفذها بعد، والميثاق الملي هو أحدها، وهذا المخطط ضد جميع الكرد، ولهذا تتراجع عن أقوالها السابقة، لا سيما ما قالته بخصوص حكومة دمشق، وسبب هذا أنهم لم ينجحوا في مخططاتهم المتعلقة بالقضاء على الكرد، ولا تتعلق المسألة بروج آفا أو حزب ما، فالمسألة هي وجود الكرد وعدمه».

«على شعبنا أن يكون يقظاً»

أشار صالح مسلم إلى ضرورة توحيد الشعب الكردي والأحزاب الكردية لموقفهم فوراً وشدد: «على الشعب الكردي أن يكون يقظاً وحذراً حيال هذه المخططات، كما عليه تحقيق الوحدة لإفشالها، وتقع على عاتقنا في جميع الأحزاب مسؤولية توحيد الصوت والموقف».

د. محمد السعيد إدريس:

سوريا والتوجهات التركية الجديدة

شهد الشهران الماضيان تحركات تركية مكثفة، على غير العادة، للتقارب مع سوريا، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول جدية هذه التحركات، هل هي مراوغة ليس إلا استجابة لضغوط داخلية تركية خاصة من جانب المعارضة، يتزعمها حزب الشعب الجمهوري الذي اكتسح مؤخراً الانتخابات المحلية (البلدية).

وكان الرفض القوي لوجود اللاجئين السوريين في تركيا أحد أهم أسلحة هذا الحزب في كسب هذه الانتخابات، بعد أن تحولت أزمة العلاقات التركية مع سوريا ووجود ثلاثة ملايين لاجئ سوري في تركيا إلى أبرز التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم، أم هي تطور جاد يرتكز على رغبة حقيقية ل «المصارحة» لتحقيق المصالحة على نحو ما سبق، أن تحدث الرئيس السوري بشار الأسد في تعليقاته على دعوات الشركاء والأصدقاء، خاصة روسيا وإيران والعراق إلى عقد قمة سورية تركية بين الرئيسين بشار الأسد ورجب طيب أردوغان، حيث كان يبرر رفضه لقبول مثل هذه القمة بأن تركيا «تتعمد المراوغة وتتهرب من المصارحة».

هذه المرة اكتسب التوجه التركي للتقارب مع

> هذه المرة اكتسب التوجه التركي للتقارب مع سوريا جدية لافتة

سوريا جدية لافتة، خاصة ما ورد بخصوص هذا التوجه على لسان الرئيس رجب طيب أردوغان عقب اختتام لقائه مع الرئيس الأمريكي جو بايدن في يوليو الماضي على هامش القمة ال ٧٥ لحلف شمال الأطلسي التي عقدت في واشنطن والتي أعلنت فيها الولايات المتحدة، على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، أن موقف الولايات المتحدة واضح وأنه «لا يقبل تطبيع العلاقات مع حكومة (الرئيس) الأسد من دون اتخاذ خطوات جادة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية».

أردوغـان تحدى الرفض الأمريكي، وقال في مؤتمر صحفي عقب انتهاء قمة «الناتو» تلك: «نريد إطلاق عملية جديدة، وتجاوز السلبيات في العلاقات مع سوريا»، كما أكد أن تركيا «تنتظر اتخاذ الأسد خطوة لتحسين العلاقات»، مشيراً إلى أن «دعوتنا للأسد (لزيارة تركيا) قد تحدث في أي وقت (...) لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نهج لعقد اجتماع في تركيا، ولرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وجهة نظره الخاصة في هذه القضية «»نحن نتحدث عن الوساطة في كل مكان، لكن لماذا لا نتحدث مع من هم على حدودنا، مع جيراننا؟».

أعلن أردوغان أمام الصحفيين المرافقين له في رحلة عودته من واشنطن أن «وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، يعكف حالياً على وضع خريطة الطريق من خلال محادثاته مع نظرائه، وبناء على ذلك سيجري اتخاذ الخطوة اللازمة»، مشيراً إلى أنه «لا ينبغي لأحد أن ينزعج من بناء مستقبل جديد وموحد لسوريا. نعتقد أن السلام العادل ممكن في سوريا، ونعرب في كل فرصة عن أن سلامة الأراضي السورية في مصلحتنا أيضاً».

بعد أقل من أسبوعين وتزامناً مع لقاء الرئيس الأسد مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو والإجابة المتحفظة للمتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف عن: هل ناقشت قمة الرئيسين ترتيبات انعقاد لقاء قمة بين الرئيسين الأسد وأردوغان، واكتفاءه بالقول أن الزعيمين «تبادلا على نطاق واسع وجهات النظر بشأن جميع الموضوعات المتعلقة بالوضع في المنطقة المحيطة بسوريا»، نفى مصدر دبلوماسي تركي تقريراً إعلامياً ذكر أن اجتماعاً بين أردوغان والأسد سيعقد في موسكو في أغسطس/آب الماضي، أما وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، فقد صرح في مقابلة تلفزيونية في ٢٤ أغسطس، أنه يعمل على تنظيم لقاء بين

> العودة للعلاقات الطبيعية تتطلب أولاً إزالة أسباب تدمير هذه العلاقة

الرئيسين التركي رجب طيب أردوغـان والسوري بشار الأسد، «لكن من السابق لأوانه الحديث عن أي شئ ملموس».

تصريح وزير الخارجية التركي كشف عن أن الأمور لا تسير بالشكل الذي كانت تنتظره أنقرة، وأن دمشق لها رؤيتها التي ربما تكون قد وصلت عبر الأصدقاء المشتركين، وربما تكون هي سبب تحفظ ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين عن الحديث عن تلك القمة السورية التركية المنتظرة وفقاً لما دار بخصوصها بين الرئيسين السوري والروسي.

وجـاءت مناسبة الانتخابات السورية، فرصة ليكشف فيها الرئيس بشار الأسد عن ردوده على دعوة الرئيس التركي لقمة سورية تركية، فرداً على سؤال بهذا الخصوص عند إدلائه بصوته في تلك الانتخابات (١٥ يوليو)، قال الرئيس الأسـد إن «المشكلة لا تكمن في اللقاء، وإنما تكمن في مضمون اللقاء».

وشرح وجهة نظره بالقول: «طرح اللقاء قد يكون مهماً باعتباره عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف.. ما هو الهدف؟ لم نسمع أي مسؤول تركي يتحدث عن هذه النقطة بشكل صريح»، ولمزيد من الصراحة والوضوح تساءل: «هل يمكن أن يكون الاحتلال جـزءاً من العلاقات الطبيعية بين الـدول؟ هذا مستحيل».

في حديثه أمـام الجلسة الافتتاحية للدورة الجديدة لمجلس الشعب السوري (٢٠٢٤/٨/٢٥) أبدى الرئيس الأسد قدراً من المرونة دون تجاوز القواعد المرجعية، وخاصة ما يتعلق ب «السيادة»، حيث لم يحدد «شروطاً» لعودة العلاقات، بل فضل أن يسميها «متطلبات»، وتتعلق تحديداً بالرغبة السورية بالانسحاب التركي من الأراضي السورية، وقال إن «العودة للعلاقات الطبيعية تتطلب أولاً إزالة أسباب تدمير هذه العلاقة»، مؤكداً أن «معيارنا هو السيادة»، موضحاً المعنى بقوله: «نحن لم نحتل أراضي بلد جار لننسحب، ولم ندعم الإرهاب كي نتوقف عن الدعم، والحل هو المصارحة وتحديد موقع الخلل لا المكابرة».

هذه هي الأسس التي تراها دمشق يجب أن تكون حاكمة لأي «حوار مصارحة» مع تركيا، وفيها يكمن التقييم السوري والإجابة عن توجه التقارب التركي الجديد مع دمشق.

*صحيفة «الخليج» الاماراتية

بزشكيان يتحدث «جراحات كثيرة» وقاليباف يحذر من عرقلة الحكومة

أكد الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، أن بلاده بحاجة إلى «جراحات» في مجالات كثيرة، مشدداً على أن «رضا الشعب هو الخطوة الأولى والأساسية»، في وقت حذر فيه رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، من وضع العراقيل أمام الحكومة الجديدة المدعومة من المرشد علي خامنئي.

وقال بزشكيان في لقائه مجموعة من التجار بشمال شرقي البلاد: «في أي عمل نرغب القيام به، يجب أن نأخذ في الحسبان الفئات الضعيفة، وألا نسمح بسحقهم تحت عجلة التنمية. لن نسمح لمعالجاتنا بأن تضع الشعب والفئات الضعيفة في مواجهة الأزمات».

وعلى غرار خطاباته السابقة، لجأ بزشكيان إلى خبرته في الجراحة والطب، لدى شرح المشكلات التي تواجه

> رضا الشعب هو الخطوة الأولى والأساسية

الإيرانيين، من دون أن يقدم أي حلول للعلاج. واكتفى بالقول: «الشعب يرغب في أن يكون الطبيب على اتصال دائم معهم. الآن، مهمتنا هي كسب رضا الشعب. أي عمل نرغب القيام به، يجب أن نبدأ فيه بإشراك الناس معنا». وأضاف: «لدينا أعمال كبيرة يجب أن نقوم بها، ولكن يجب أن نجعل الشعب يفهم أن هذه الأعمال تنفَّذ من أجله».

وأشار إلى أن «الشعب في شرق وغرب البلاد يعيش في الفقر، بينما كل الموارد موجودة هناك. يجب أن نطبق (الحق) في المجتمع، ومع احترام النخب، والمصنعين، والمنتجين، نتكاتف لإزالة العقبات».

وقال بزشكيان: «نيتنا وإرادتنا هي إزالة العوائق؛ وأينما كانت. لدينا الصلاحيات، والأمر في متناول يدنا». كما دعا إلى منح حكام المحافظات «صلاحيات»، وتعهد بفعل بذلك، مشيراً إلى ضرورة الخروج من دائرة المركزية.

وأضاف: «ليس من الصواب أن تكون هناك مجموعة من الأشخاص يقررون كل شيء من فـوق»، لكنه قال: «الصلاحيات دون خطة تعني الفوضى؛ علينا أولاً أن نعرف ما الذي نريد بناءه، ثم نمنح الصلاحيات لمن يتحمل المسؤولية».

حل المشكلات

وبشأن تعهداته بتحسين الوضع الاقتصادي، قال بزشكيان: «إذا كان من المفترض أن تستمر حكومتي، فيجب أولاً أن تزدهر التجارة والصناعة، وإلا فإن بقائي لا معنى له». وأكد: «واجب الحكومات هو تهيئة البيئة المناسبة للتجار والمصنعين والصناعيين ليتمكنوا من أداء أعمالهم بأمان».

وأشار بزشكيان إلى أنه ينوي زيارة كثير من الدول، وصرح: «سنذهب إلى العراق، ثم إلى تركمانستان... كنا نناقش ما الذي يجب أن نتحدث عنه معهم. إذا استطعنا عبر الحدود تهيئة بيئة للتجارة والتصدير، فيمكننا تحقيق ازدهار تجاري. بصفتي (سفيراً) يزور الدول المختلفة، فيجب أن أعمل على تهيئة الطريق لتحسين تجارتكم».

وأوضح بزشكيان أنه وجه تعليمات إلى وزارتي الخارجية والتجارة بضرورة إعداد خطة لمناقشتها في الدول التي يزورها. وقال: «إذا استطعنا استغلال هذه الإمكانات بشكل صحيح، فيمكننا تحقيق الازدهار الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وحل كثير من مشكلاتنا».

وشدد بزشكيان: «بصفتي رئيساً للجمهورية، يجب عليّ في زياراتي الدول المختلفة تهيئة البيئة الملائمة للتجار؛ فإذا استطعت فعل ذلك، فإن زيارتي تكون قد حققت هدفها». وقال: «لا يمكن أن تكون هذه الزيارات مثمرة من دون التعاون بين الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والقوات العسكرية والأمنية، أو من دون وجود رؤية مشتركة. يجب أن تكون لدينا رؤية مشتركة حول التجارة والاقتصاد والصناعة».

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قال بزشكيان، في أول حوار تلفزيون رسمي معه، إن بلاده بحاجة إلى ١٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي، لكي تتمكن حكومته من تحقيق نمو بنسبة ٨ في المائة، مشدداً على أن «هذا يعتمد على علاقاتنا بالخارج؛ بالعالم، بالجيران، وبالإيرانيين في الخارج».

«عرقلة الحكومة»

وحذر رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، من عرقلة الحكومة. وقال: «أن نكون في كمين لوضع العراقيل في طريق الحكومة، ونوجه الانتقادات غير المبررة، فهذا قد

يتعارض مع تأكيدات المرشد علي خامنئي».

ونقلت وكالة «إيلنا» الإصلاحية عن قاليباف: «يقول قائد الثورة إن نجاح الحكومة هو نجاح لنا جميعاً. مواقفي كانت دائماً واضحة وشفافة، ولم تكن مواقفي غامضة أو مبهمة. لكني أرى أن البعض لا يرغبون في أن تنجح هذه الحكومة؛ لأي سبب كان، وهذا لا يتوافق مع رغبة القيادة».

وأضاف: «إذا كانت لدينا انتقادات للحكومة، وهو أمر وارد، فيمكننا مناقشتها في جلسات ثنائية مع الرئيس، أو في (المجلس الأعلى للأمن القومي)، أو في هيئة رئاسة البرلمان، أو في الجلسات العلنية للبرلمان... وفي النهاية نشاركها مع الناس».

ويخشى حلفاء الرئيس، المدعوم من الإصلاحيين، أن ترفع وعود بزشكيان سقف التوقعات، وأيضاً تكرار تجربة حليفهم الرئيس الأسبق حسن روحاني. ورفع بزشكيان شعار «الوفاق الوطني» لحكومته، وتعهد بالعمل على تخطي الخلافات.

وقال الناشط الإصلاحي، محمد جواد حق شناس: «قد يكون التوافق شرطاً ضرورياً لنجاح الحكومة، لكنه ليس شرطاً كافياً». وأشار إلى دور التوافق في تعزيز أهداف السياسة الخارجية.

وفي إشارة ضمنية إلى أنشطة «الحرس الثوري» في المنطقة، قال حق شناس: «في السنوات الأخيرة، شهدنا توجهات في المنطقة وتدخلات من قبل مؤسسات وجهات لا تخضع للبرلمان وتتابع أعمالها بشكل مستقل. كانت لهذه الإجراءات تبعاتها الخاصة، ويجب على وزارة الخارجية أن تكون مسؤولة عنها، على الرغم من أن بعض هذه المجالات لم تكن ضمن مهامها أو معرفتها».

وأضاف: «لا يمكننا أن نعدّ وزارة الخارجية مسؤولة فقط عن السياسة الخارجية والعلاقات بالدول الأخرى والمنظمات الدولية». ومع ذلك رأى في اختيار عباس عراقجي وزيراً للخارجية، وتعيين محمد جواد ظريف نائباً للرئيس للشؤون الاستراتيجية، أن إيران تريد من هذا أن

> **الشعب في شرق وغرب البلاد يعيش في الفقر بينما الموارد من هناك**

«ترسل رسالة إلى الدول (المتفاوضة)، والمجتمع الدولي، بأنها مستعدة للتفاعل، والحوار، وخفض التوتر مع الدول، والتحرك في مسار أكثر ملاءمة ودقة».

بدوره، قال النائب الإصلاحي السابق، محمود صادقي: «على الرئيس أن يركز أكثر على الحلول بدلاً من شرح المشكلات». وأضاف في تصريح لوكالة «إيسنا» الحكومية: «الناس يشعرون بالوضع الحالي عميقاً، وبزشكيان تمكن من إيصال الرسالة إلى الناس بأن حكومته لا تنوي البقاء في المشكلات».

ورأى صادقي أن تصريحات بزشكيان في الحوار التلفزيوني توجه «رسائل إيجابية» للإيرانيين، لكنه حذر بأن «الناس سئموا من أن يلقي الرئيس باللوم على الآخرين فيما يتعلق بالمشكلات الحالية»، لافتاً إلى أن بزشكيان «أظهر خلال مرحلة الانتخابات أنه يمتلك هذا الفهم، لكنه الآن حصل على معلومات أكثر تفصيلاً وتخصصاً؛ هو يعلم تماماً أين تقع البلاد وأين ينبغي أن تذهب».

وأضاف صادقي: «في حديثه، أشار الرئيس بشكل غير مباشر إلى عجز الميزانية، ولكنه ركز بشكل أكبر على الحلول بدلاً من التركيز على توضيح المشكلات، وكان نظره متجهاً إلى المستقبل». وأشار إلى موافقة المرشد الإيراني، علي خامنئي، على خفض جزء من حصة الصندوق السيادي من موارد النفط والغاز، من ٤٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وقال: «يعكس هذا تفاعل القيادة مع الحكومة لحل مشكلات البلاد».

*فرانس بريس، صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

الباحثة رانيا مكرم:

توازنات بزشكيان..حدود التغيير في سياسات إيران بعد تشكيل الحكومة

*مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية

حصل كامل التشكيل الوزاري الذي اقترحه الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، والمكون من ١٩ وزيراً، على ثقة البرلمان، يوم ٢١ أغسطس ٢٠٢٤، وهو ما لم يحدث منذ أكثر من عقدين، إذ لم يتمكن رئيس إيراني من تمرير جميع وزرائه من خلال البرلمان، منذ عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي.

وفرض تشكيل حكومة بزشكيان حالة من الجدل، وسط استياء وانتقادات عدة من قِبل التيار الإصلاحي وحلفاء الرئيس الجديد، قبل الأصوليين، إلا أن هذه الانتقادات التي لم تؤثر في النهاية في أهلية أي وزير لدى أعضاء البرلمان الخاضع لسيطرة التيار الأصولي؛ لاعتبارات عدة أهمها تأييد المرشد الإيراني، على خامنئي، للحكومة. وفي هذا الإطار، يمكن تسليط الضوء على دلالات التشكيل الوزاري الجديد، ومدى تأثيره في سياسات حكومة بزشكيان في القضايا الداخلية والخارجية خلال الفترة المقبلة.

ثقة البرلمان:

منح البرلمان الإيراني الثقة للحكومة المُقترحة من الرئيس بزشكيان، عقب مناقشات محتدمة لبحث أهلية كل وزير، وذلك خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ أغسطس الجاري، والتي ألقى فيها الرئيس خطاباً أشار فيه إلى ضرورة توافق أعضاء البرلمان على تشكيل الحكومة الجديدة، الحاصلة في الأساس على تأييد خامنئي.

وشارك في التصويت ٢٨٥ نائباً من أصل ٢٩٠، وحصل وزير الدفاع، عزيز نصير زاده، على أعلى تصويت، بنيله تأييد ٢٨١ نائباً. فيما كانت أقل الأصوات لوزير الصحة، محمد رضا ظفرقندي، بحصوله على ١٦٣ صوتاً.

بينما نال وزير الخارجية، عباس عراقجي، ٢٤٧ صوتاً، ووزير الاستخبارات، إسماعيل خطيب، ٢٦١ صوتاً، ووزير الداخلية، إسكندر مومني، ٢٥٩ صوتاً، والثقافة، عباس صالحي، ٢٧٢ صوتاً. وتجدر الإشارة إلى أن أي وزير مقترح في التشكيل الوزاري يحتاج إلى الحصول على ثقة نصف أعضاء البرلمان (١٤٥).

وجاء التصويت بثقة البرلمان في الحكومة عقب دفاعات عدة قام بها بزشكيان، وسط تكهنات كانت تشير إلى احتمالية فشل أربعة وزراء في الحصول على الثقة، وهم وزراء الصحة، والعمل والرفاه، والاقتصاد، والتراث الثقافي والسياحة.

وخلال هذه الدفاعات، أكد بزشكيان أن الوزراء المقترحين حصلوا على توافق المؤسسات الأمنية، والحرس الثوري. بيد أن اضطرار بزشكيان للدفاع عن تشكيل حكومته أكثر من مرة أمام البرلمان، قد دفعه إلى التعبير عن ضيقه بتأخر التصويت على منح الثقة، قائلاً: «لماذا تجبرونني على قول أشياء لا ينبغي لي أن أقولها؟» وذلك في إشارة إلى حصوله بشكل مباشر على ثقة المرشد بشأن أعضاء الحكومة، موضحاً أن اسم وزير الخارجية كان أول الأسماء التي حصلت على موافقة خامنئي، وأن الأخير أكد مشاركة المرشحة لوزارة الطرق فرزانة صادق في الحكومة.

كما كشف في خطابه عن أن المرشح لوزارة الثقافة، عباس صالحي، لم يقبل منصب الوزير، لكن المرشد هاتفه وأمره بالمشاركة في الحكومة.

انتقادات للحكومة:

ترافق تقديم الرئيس بزشكيان تشكيل الحكومة الجديدة، مع انتقادات عدة من جانب التيار الإصلاحي، وخاصةً من أحد أهم حلفاء الرئيس وهو وزير الخارجية الأسبق، محمد جواد ظريف، الذي بادر بالاستقالة من منصب نائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية؛ وهو منصب كان استحدثه بزشكيان للاستفادة من خبرات ظريف، ومكافأة له على دعمه المطلق لبزشكيان خلال حملته الانتخابية. وعبّر ظريف عن خيبة أمله من التشكيل الحكومي المُقدم إلى البرلمان. كما انتقد الأصوليون هذا التشكيل، وحاول نوابهم في البرلمان عرقلة منح الثقة للوزراء.

وفي المجمل، تتمثل أبرز الانتقادات للحكومة الإيرانية الرابعة عشرة برئاسة بزشكيان، فيما يلي:

١- الضغط باسم المرشد:

استخدم بزشكيان اسم المرشد الإيراني أكثر من مرة في كل خطاباته أمام البرلمان لتأكيد موافقة خامنئي

على كل أعضاء الحكومة؛ وهو ما اعتبره النواب بمثابة ضغط عليهم لمنح الثقة للحكومة. وهذا ما عبّر عنه النائب الأصولي، مالك شريعتي، بقوله: «إن استغلال الرئيس لدعم المرشد من أجل الحصول على ثقة البرلمان كان خطأً كبيراً لأنه وضع البرلمان في مواجهة خيارات المرشد.. وأن ذلك يسهم في عدم استشعار أعضاء الحكومة لمسؤولياتهم في المستقبل».

٢- حكومة بلا تغيير:

على الرغم من الوعود التي قطعها بزشكيان على نفسه خلال حملته الانتخابية، بأنه سيشكل حكومة تغيير تستطيع الوفاء بمتطلبات المرحلة الصعبة التي تمر بها إيران، فإن أبرز الانتقادات التي تواجه التشكيل الوزاري الجديد هو غياب أي ملامح للتغيير، ولاسيما مع الاحتفاظ بثلاثة وزراء من حكومة الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، من بينهم الاستخبارات، والإعلام، فضلاً عن خمسة وزراء من حكومة الرئيس الأسبق، حسن روحاني. كما تضمن التشكيل ثمانية أصوليين؛ مما دعا الصحف الإصلاحية والمعتدلة إلى انتقاد بزشكيان.

فعلى سبيل المثال، أشارت صحيفة «جمهوري إسلامي» المعتدلة، في افتتاحيتها يوم ١٢ أغسطس الجاري، إلى أن التركيبة الوزارية لحكومة بزشكيان لا يمكن أن تحمل عنوان «تشكيل وزاري جديد»، وأنها تحمل بصمات المرشد الأعلى بشكل واضح، وتهدف إلى الديمومة والإبقاء على الوضع السابق، وتكملة مسيرة حكومة رئيسي دون إحداث أي تغيير وعد به بزشكيان.

كما انتقدت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية، طريقة اختيار الـوزراء، وعرض الأسماء على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية؛ وهو ما أكده بزشكيان نفسه في خطاباته أمام البرلمان، واعتبرت الصحيفة أن هذا الإجراء لا يشير إلى تغيير في نهج تسمية الوزراء.

٣- غياب الشباب والأقليات:

وعد بزشكيان أن تكون حكومته الجديدة بمثابة «حكومة توافق وطني»، تعبر عن الشباب والمرأة والأقليات وتمثلهم. كما سبق أن أعلن جواد ظريف، قبل استقالته من منصب نائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية ورئيس ما يُسمى «المجلس التوجيهي للمرحلة الانتقالية»، أنه تم الاتفاق داخل المجلس المُوكل إليه مهمة ترشيح الوزراء وتقديم الاستشارة للرئيس لاختيار أعضاء الحكومة، على ألا يزيد عمر الوزراء عن ٦٠ عاماً، وأن تتضمن الحكومة وجوهاً جديدة من الشباب والنساء، وتُمثل فيها الأقليات.

ولكن هذا لم يحدث؛ إذ خلا التشكيل الحكومي من الشباب، وجاء أغلب أعضائه بعمر يزيد عن ٦٠ عاماً، مع وجود امرأة واحدة هي وزيرة الطرق المهندسة فرزانة صادق، والتي تُعد ثاني وزيرة في الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ نجاح الثورة الإسلامية. فيما كانت الوزيرة الأولى هي مرضية وحيد دستجردي التي عُينت وزيرة للصحة في سبتمبر ٢٠٠٩ في الولاية الثانية للرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد.

كما خلا التشكيل الحكومي الجديد من تمثيل أهل السُّنة، على عكس ما وعد بزشكيان، وذلك بالرغم من اقتراح اسم عماد حسيني كوزير سُني لوزارة النفط؛ الأمر الذي دعا وسائل الإعلام الإصلاحية إلى مطالبة الرئيس بتوضيح موقفه من عدم وجود وزير سُني. كما فتح غياب السُّنة عن الحكومة الباب للتساؤل حول استشعار بزشكيان عدم

أهمية وجود ممثل لهم، في الوقت الذي تهدد فيه طهران بالثأر لمقتل إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. فيما أشارت صحيفة «اعتماد» إلى أن تشكيل الحكومة الجديدة يمكنه أن يعالج جزئياً الشرخ داخل منظومة الحكم، لكنه لا يمكن أن يعالج الشرخ بين الشعب والسلطة.

حدود التأثير:

مع التسليم بأن التشكيل الوزاري الجديد لم يحصل على إجماع كلا التيارين الأصولي والإصلاحي؛ بسبب عدم سيطرة أي منهما على هذه الحكومة؛ فإن الجدل حول أعضائها سيظل ملاحقاً لها، حتى مع حصول كامل أعضائها على ثقة البرلمان. وفي ذلك مفارقة واضحة؛ إذ إن آخر رئيس إيراني حصلت حكومته المقترحة بالكامل على ثقة البرلمان كان محمد خاتمي، الإصلاحي أيضاً.

بينما سبق أن رفض البرلمان منح ثقته لأربعة مرشحين في حكومة المتشدد أحمدي نجاد، ولثلاثة مرشحين في حكومة المعتدل روحاني، ولمرشح واحد في حكومة الراحل رئيسي. ولهذا دلالة واضحة مفادها أن الرئيس الإصلاحي عادةً ما يضع في اعتباره المواجهات المحتملة بينه وبين كوادر التيار المتشدد في مفاصل الدولة وأجهزتها؛ ومن ثم يحرص على كسب أرضية من التوافق قد تمكنه من السيطرة المسبقة على أي عراقيل.

وفي هذا السياق، أكد بزشكيان، في خطاباته أمام البرلمان، أنه مستعد للتنازل في سبيل التوافق، قائلاً: «كان في ذهني مرشحون مثاليون، ولكن عندما رأيت أنه لا يوجد اتفاق بشأنهم، تراجعت»، مضيفاً: «الاتفاق أهم بالنسبة لي من المرشحين المثاليين»، ومتعهداً بـ«المُضي قدماً في الوحدة».

وقد أدى تراجع بزشكيان عن تمسكه بالأسماء التي اقترحها ظريف إلى استقالة الأخير، التي قدمها للرأي العام الإيراني عبر صفحته على موقع «إكس»، بعد نحو ١٠ أيام فقط من تعيينه نائباً للرئيس الإيراني للشؤون الاستراتيجية، مؤكداً أنه لم يستطع تنفيذ وعوده؛ ومن ثم لا يمكنه الاستمرار في منصبه.

ومع ذلك، فإن خسارة بزشكيان لأهم حلفائه، وهو ظريف، كانت في مقابل حصوله على توافق أعضاء البرلمان لبدء حكومته في تسيير أعمالها، وسط تحديات عدة داخلية وخارجية تفرض نفسها على النظام الإيراني من ناحية، وتحديات يواجهها الرئيس الجديد، ولاسيما وأن أغلب سلطاته مقيدة في أيدي جهات أخرى نافذة غير الحكومة.

أول رئيس إصلاحي منذ عقدين

ففي تحليل نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية يوم ٦ يوليو الماضي، بعنوان: «الناخبون الإيرانيون ينتخبون أول رئيس إصلاحي منذ عقدين من الزمن»، رأى التحليل أن سماح خامنئي بفوز مرشح إصلاحي في الانتخابات الرئاسية بعد عقدين من آخر رئيس إصلاحي وهو محمد خاتمي، يعكس أن النظام الإيراني لجأ لخيار أكثر أماناً بعد إقصاء الإصلاحيين وانفراد الأصوليين بالسلطة؛ مما نتج عنه أزمات سياسية واجتماعية كبرى عبرت عنها بشكل كبير الاحتجاجات التي شهدتها إيران في سبتمبر ٢٠٢٢.

وفي المُجمل، لن يستطيع الرئيس الإصلاحي الحالي الفكاك من قبضة النظام الأصولي، أو الخروج من عباءة المرشد، الذي سمح منذ البداية بوجود مرشح إصلاحي للرئاسة، ووافق مسبقاً على كل أعضاء الحكومة بل وشارك

في تكوينها، باعتراف بزشكيان في أكثر من مناسبة، ولاسيما أن الوزارات السيادية اختياراتها بيد المرشد عُرفاً، وهي الاستخبارات، والخارجية، والداخلية، والدفاع، والنفط.

مؤشرات إيجابية في التشكيل الحكومي

وفي المقابل، مع وجود مؤشرات إيجابية في التشكيل الحكومي، ومنها تولي عباس عراقجي وزارة الخارجية، وتعيين الإصلاحية زهرة بهروز آذار نائبة للرئيس لشؤون المرأة والأسرة، وهي أحد منتقدي شرطة الأخلاق وممارساتها؛ فإن ثمة احتمالات قائمة بشأن تخفيف الضغوط الخارجية والداخلية على النظام الإيراني من خلال سياسات أكثر مرونة. فمع منح عراقجي الثقة كوزير للخارجية، يُنظر إلى دوره في مفاوضات الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، وما يمكن أن يقدمه من جهود لتحييد العقوبات على طهران، مع تأكيده أنه ملتزم بنهج المرشد الأعلى وتوجيهاته في السياسة الخارجية؛ ومن ثم فإن اختيار عراقجي لوزارة الخارجية ربما يعكس رغبة الحكومة الحالية في عودة المفاوضات مع الولايات المتحدة والغرب، خاصةً أن نجاح مساعي تحسين الأوضاع الاقتصادية مشروط بحل الأزمة مع واشنطن ورفع العقوبات عن طهران.

فيما يظل دور نائبة الرئيس لشؤون المرأة والأسرة، زهرة بهروز، مرهوناً بمدى قدرتها على امتصاص غضب النساء والأسر المتضررة من سياسات شرطة الأخلاق، ولاسيما مع تجدد ممارساتها العنيفة، ونشر فيديو مؤخراً يظهر التعدي على فتاتين بالضرب المبرح والسحل ومن ثم الاعتقال، بالرغم من أن إحداهن تبلغ من العمر ١٤ عاماً فقط، وذلك على الرغم من تعهد بزشكيان بوقف عمل هذه الوحدة الشرطية، والبحث عن سبل أخرى لإقناع الفتيات بالحجاب.

القضايا الكبرى

أما القضايا الكبرى مثل الصراع مع إسرائيل، فيظل تأثير الحكومة في اتخاذ قرار بشأنها هو الأضعف مقارنةً بالمرشد الأعلى وقيادات الحرس الثوري. وفي هذا الإطار، وطبقاً لما نشرته صحيفة «تلغراف» البريطانية يوم ٩ أغسطس الجاري، فإن الرئيس الإيراني الجديد يخوض معركة مع الحرس الثوري لمنع اندلاع حرب شاملة مع إسرائيل.

فبينما يدفع الحرس الثوري باتجاه شن هجوم صاروخي واسع ومباشر على تل أبيب ومدن أخرى، إلى جانب استهداف منشآت عسكرية، يفضل بزشكيان توجيه ضربات للقواعد الإسرائيلية المنتشرة في المنطقة. بيد أن القرار النهائي الذي سيحدد كيفية وموعد الرد الإيراني سيكون بيد خامنئي.

ختاماً،

تظل الحقيقة الثابتة في هيكل النظام الإيراني هي أن المرشد الأعلى واضع السياسات ومتخذ القرارات الاستراتيجية الداخلية والخارجية، وأن وجود رئيس إصلاحي على رأس السلطة التنفيذية في البلاد لا يعني تغيير نهج النظام الحاكم، وإنما قد يؤدي إلى تبني سياسات أكثر مرونة في تنفيذ توجهاته الثابتة إلى حد كبير.

*خبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

د.نبيل فهمي :

نظام دولي مضطرب فاقد القيادة والريادة

في كتاباتي منذ أسابيع تناولت حال التوهان واللافهم التي تسود الساحة السياسية الدولية، عاقداً العزم على متابعة تلك الأفكار مباشرة بأخرى حول الشرق الأوسط، وما زلت أنوي التطرق إلى مفاهيم الشرق الأوسط وأوضاعه، لكن جذبتني الأحداث إلى قطاع غزة والمبادرة الثلاثية، وقررت التركيز اليوم على تناول قضية محددة ومهمة ترتبط بالوضع الدولي وتتمثل في الريادة والقيادة.

زرت في بداية يوليو (تموز) الماضي بكين للاشتراك في «المؤتمر الدولي للسلام» تحت عنوان «التعاون والعمل الجماعي»، نظمته جامعة تشينجاو المتميزة علمياً وفكرياً، وكانت نسخة ٢٠٢٤ هي الدورة الـ١٥ للمؤتمر، وبحضور عدد كبير من الممارسين والسياسيين الحاليين والسابقين،

> ستتجنب الدول اتخاذ القرارات الاستراتيجية مفضلة التحركات التكتيكية غير الحاسمة

بينهم رئيسا الوزراء السابقان الفرنسي والياباني دي فيلبان وهو تاياما، فضلاً عن وزراء خارجية سابقين من أستراليا والهند وبحضوري كوزير خارجية سابق لمصر، وافتتح المؤتمر نائب الرئيس الصين الشعبية، وشارك فيه عدد كبير من المحللين والباحثين في العلاقات الدولية.

وطُلبت مني المشاركة بأفكار وآراء من منظور مستقبلي كمتحدث في جلستين، إحداهما حول الأوضاع في الشرق الأوسط في ضوء أحداث غزة والترتيبات المحتملة مع وقف إطلاق النار، والجلسة الثانية بطرح منظور من دول الجنوب، النامية أو غير المنحازة سابقاً، حول النظام الدولي المعاصر الذي ترنح بين القطبية والقطب الأوحد والأقطاب المتعددة ووضع خالٍ من الأقطاب الحاسمة القادرة على توجيه دفة الأمور الدولية نحو الاستقرار.

وخرجت من الجلسات التي تحدثت فيها، ومن متابعتي لغيرها كمشارك، بأن الاضطراب الدولي يولد ويغذي حماسة شديدة للتفسير والتنظير الآمـن، ولكل مسهم مساحة واسعة للإبداع في ذلك من دون قلق المحاسبة باعتبار أن الاضطراب العام واللافهم لا يرجحان منظوراً على آخر، وأن كل الاحتمالات والسيناريوهات ممكنة ومتاحة، ولا توجد دلائل أو مؤشرات واضحة ترجح طرحاً محدداً.

ولا أخفي أن رد فعلي الأول لما تابعته كان أنانياً وشخصياً، فسعدت بأن هناك كثيراً من الخبراء والشخصيات يشاركونني الحيرة وعدم الوضوح في طبيعة الوضع الدولي وتوجهاته المقبلة، فاستمعت إلى مداخلات وكلمات مهمة وثرية وغاية في اللباقة من دون أن أجد في غالبيتها نظرة مستقبلية محددة مرجحة توجهاً على آخر.

وليس من المبالغة أو الإجحاف القول إن المشاركين أمتعونا بفكرهم ولياقتهم وتنظيرهم وأفاضوا في ذلك، وقد يكون ذلك تجنباً للمجازفة بطرح رؤى وتوقعات محددة عما هو مقبل وبصورة ترجح احتمالاً على آخر، وهو أمر غير معتاد من هذا المستوى من الحضور، ومن بعض الشخصيات السياسية التي تُعرف بآرائها الخلاقة والحضور السياسي و»كاريزما» الشخصية.

لاحظت أيضاً من الحوارات داخل الجلسات وحتى من أداء المحاورين الذين يديرونها وجود رغبة حقيقية وشغف كبير للحصول على ردود محددة، مع اتساع القناعة السائدة بأن مرحلة الاضطراب الحالية وتناقض المواقف والازدواجية في المعايير أوصلتنا إلى حافة الهاوية نحو التفكك الدولي، في وقت سادت القناعة واتسعت بأن كثيراً من القضايا الدولية تتطلب معالجة دولية متكاملة ولا تتسق مع المعاملات المنفردة أو الاستقطاب العالمي، بخاصة مع تنامي احتمالات الصدامات العسكرية بين الدول الكبرى أو تعدد النزاعات الإقليمية المنفلتة.

وشعرت كذلك بوجود قناعة عامة بين الحضور بأن مرحلة الاضطراب واللافهم ستستغرق وقتاً وستمتد قبل الاستقرار وإفراز مبادئ وممارسات يتوافق حولها العالم كإطار لتنظيم العلاقات الدولية في حال الصدام والحرب أو حتى في السلم والمنافسة الطبيعية، مما يرجح أن الدول والمجتمعات ستتجنب اتخاذ القرارات الاستراتيجية الجوهرية، مفضلة التحركات التكتيكية غير الحاسمة، مما يطيل مدة الانتقال من مرحلة الاضطراب إلى حال من الاتزان والاستقرار في المنظومة الدولية الجديدة.

أما الملاحظة الثالثة التي خرجت بها وقد تكون أهمها جميعاً وهي مطلب طبيعي لمرحلة اللافهم والاضطراب، فكانت إلحاح المنظمين والمشاركين على السؤال تحديداً عن الدول والشخصيات التي ستتحمل قيادة المرحلة الحالية إقليمياً ودولياً، وكان السؤال بمنظور السياسة الواقعية مع عدم الاكتراث بالتناقض الذي ظل سائداً

خلال العقد الأخير بين النظم الليبرالية والنظم المركزية أو بصياغة أعم بين الدول الديمقراطية والأوتوقراطية.

وسئلت مراراً في جلسة الشرق الأوسط عن مرحلة ما بعد حرب غزة ومن يحكم القطاع ويديره، ومن يقود الساحة الفلسطينية حركة «حماس» والسلطة الفلسطينية، وبينهما هنية قبل اغتياله أم السنوار، وأبو مازن والبرغوثي أو دحلان أو الكدوة أو غيرهم؟.

وتجاوزت الأسئلة الساحة الفلسطينية إلى العالم العربي عامة، وهل الريادة للدول العربية التقليدية القديمة مصر والعراق وسوريا والسعودية راسخة التقاليد والخبرات، أم للأحدث والأكثر شباباً، سريعة وكثيرة الحركة مثل الإمارات وقطر؟، وتطرق الحديث حتى إلى الشخصيات المرموقة في الجيل المقبل من القيادات ضمن المنطقة.

السؤال نفسه عن القيادات وبالإلحاح ذاته وجه لي وآخرين في الجلسة الخاصة بالنظام الدولي، مع تركيز خاص على الدول التي نراها مؤهلة من دول الجنوب للانتقال إلى وضعية الريادة العالمية، حتى لو استثنينا من ذلك الاعتبار العسكري، وطرحت أسماء بعض الدول مثل البرازيل والهند.

وانصب كثير من ردود فعل ممثلي بعض هذه الدول وتعليقاتي الشخصية على أن الريادة في القرن الـ٢١ يجب أن تكون في الأساس ريادة سياسية وفكرية وليست مستندة إلى اعتبارات عسكرية، بخاصة بعد عقود من الزمن دعينا فيها إلى نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وسبق أن نوه مسؤولون من البرازيل أنها ستتنازل عن حق النقض على قرارات مجلس الأمن إذا انتخبت عضواً في مجلس الأمن ضمن الجهود الرامية إلى تفعيل عضويته.

وطرحت علي شخصياً أسئلة مرات عدة عن دول الجنوب الأخرى التي قد تقوم بأدوار ريادية مستقبلاً حتى خارج إطار مجلس الأمن، بما في ذلك تجمعات أو زعامات شبيهة بدول عدم الانحياز السابقة التي على رأسها عبدالناصر وتيتو ونهرو.

وكان ردي وهو ما أثنى عليه سكرتير عام الخارجية الهندية السابق، أنه مع ضرورة عدم التقليل من أهمية القدرات العسكرية مع التشديد على أن الريادة على المستوى الدولي عامة والنابعة من دول الجنوب خصوصاً، ستكون أساساً لريادة فكرية وحضارية، وتناغم مضمون الرسالة والأفكار مع تطلعات الشعوب على المستوى الدولي، مع توافر القدرات والاستعداد لدى حامليها لنقلها إلى الغير والترويج لها دولياً، فضلاً عن داخل الإقليم الصادرة عنه، منوهاً أن نجاح رسالة الدول غير المنحازة في الماضي كان أساساً في تبنيها أفكاراً تتسق مع تطلعات وأمنيات الشعوب عامة من دون التركيز على منطقة إقليمية بعينها.

> **التكامل الدولي هو السبيل الأصلح والآمن للجميع على رغم كل العقبات**

خرجت من تلك الزيارة والمؤتمر القيم أشعر بقلق حقيقي من مستوى الاضطراب والانزعاج الدوليين، سعيداً بالتوافق العام على أن التكامل الدولي هو السبيل الأصلح والآمن للجميع على رغم كل العقبات التي تقف أمام طريقه الآن.

كما خرجت متفاجئاً بالتوافق الدولي العام حول غياب القيادات الدولية الريادية من قبل الدول الصناعية الكبرى، ومتفائلاً بأن القلق والاضطراب والانزعاج هي حوافز لتوسيع دائرة البحث والتفاعل مع دول الجنوب وقياداتها، بحثاً عن قيادات فكرية وحضارية تؤمن بنظريات التكامل الدولي وترجحها حتى إن تفاوتت قوة الدول وثرائها، مما يوفر فرصة لدول الجنوب للتأثير في الأوضاع الدولية وإعادة الاتزان والانضباط لها، خصوصاً أنه بات واضحاً أن الريادة الحقيقية في الفترة المقبلة لن تنبع من الدول الصناعية حصرياً على الأمد القصير.

*اندبندنت عربية

روسيا تعلن تعديل عقيدتها النووية.. مواجهة غير تقليدية؟

إيلاف من بيروت: أعلنت موسكو أنها بصدد تعديل عقيدتها النووية ردًا على التحركات الغربية بشأن الصراع في أوكرانيا. هذا الإعلان، الذي وصفه المراقبون بالأكثر حسما حتى الآن، يأتي في ظل تزايد الاتهامات الروسية للغرب باستخدام أوكرانيا كوسيلة لشن حرب بالوكالة ضدها. ورغم أن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرجي ريابكوف، لم يكشف عن تفاصيل التغييرات المرتقبة، إلا أن التصريحات تشير إلى أن العمل على التعديلات في مرحلة متقدمة.

وأكد ريابكوف، في تصريحاته لوكالة «تاس» للأنباء، أن روسيا تمضي قدماً في إدخال تصحيحات على عقيدتها النووية. هذه التعديلات تأتي في سياق الرد على «مسار التصعيد الذي ينتهجه خصومنا الغربيون»، حسب قوله. العقيدة النووية الروسية الحالية، والتي تم تحديدها بموجب مرسوم أصدره الرئيس فلاديمير بوتين عام ٢٠٢٠، تسمح باستخدام الأسلحة النووية في حال تعرض روسيا لهجوم نووي أو تهديد وجودي من قبل الأسلحة التقليدية.

> العقيدة الجديدة تسمح باستخدام النووي في حال تعرض روسيا لتهديد وجودي

الوثائق المسربة: عتبة منخفضة

وفي سياق متصل، كشفت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية في شباط (فبراير) الماضي عن وثائق روسية سرية تعود إلى ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، توضح المعايير التي تحدد استخدام الأسلحة النووية التكتيكية. هذه الوثائق تشير إلى أن روسيا قد تخفض عتبة استخدام هذه الأسلحة إذا لم تحقق الأهداف المرجوة من خلال الوسائل التقليدية، مما يزيد من مخاوف التصعيد النووي.

تصاعد التوترات الدولية

يأتي هذا الإعلان في وقت حساس للغاية، حيث تتزايد المخاوف من انزلاق النزاع في أوكرانيا إلى مواجهة نووية، خصوصًا مع تأكيد الخبراء أن العتبة التشغيلية لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في روسيا قد تكون أقل مما كان يُعتقد سابقًا. الأسلحة النووية التكتيكية الروسية، المصممة للاستخدام في ساحات المعركة الأوروبية والآسيوية، تمثل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الدولي، إذا ما قررت روسيا استخدامها كرد فعل على التصعيد الغربي.

أبعاد التعديل النووي

لم يوضح ريابكوف ما ستشمله التغييرات في العقيدة النووية، لكن التصريحات تشير إلى استعداد موسكو للقيام بخطوات حاسمة في ظل استمرار التصعيد مع الغرب. هذه التعديلات المحتملة قد تعيد صياغة الاستراتيجية النووية الروسية في التعامل مع التهديدات الدولية، ما قد ينعكس على توازن القوى العالمي ويزيد من حدة التوترات الجيوسياسية.

التفاعل الدولي

من المتوقع أن يثير هذا الإعلان قلقاً واسعاً على المستوى الدولي، حيث يعيد الحديث عن استخدام الأسلحة النووية إلى الواجهة في وقت يشهد فيه العالم توترات متزايدة. مع تزايد الضغط الغربي على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا، يبقى السؤال حول ما إذا كانت هذه التعديلات ستدفع بالصراع إلى مستويات أكثر خطورة.

كتالونيا تطوي صفحة الانفصال وتغلق أحاديث الرحيل.. ماذا حدث؟

على مدى السنوات الثلاث الماضية، عانت كتالونيا القوة الصناعية العالمية والوجهة السياحية الجذابة في شمال شرق إسبانيا من جفاف غير مسبوق أدى إلى إجهاد اقتصادها.

ولكن في النهاية، جلبت الأمطار الغزيرة التي صاحبت قدوم الصيف هذا العام بعض الراحة.

بهذه الكلمات افتتح خافي لوبيز فرناديز نائب رئيس البرلمان الأوروبي مقاله في «بوليتيكو» والذي كشف خلاله عن طي صفحة الانفصال وغلق أحاديث الرحيل في إقليم كتالونيا الذي يعد من أفضل الوجهات السياحية العالمية، كما أن الاقتصاد الكاتالوني يمثل ٢٠ ٪ من اجمالي الاقتصاد الاسباني.

وتابع :»من ناحية أخرى، وبعد عقد من الزمان من قيام الحكومات الانفصالية بتوليد الانقسام والمواجهة، فقد طوت كتالونيا صفحة الجفاف السياسي أيضا. ومن خلال القيام بذلك، عهدت إلى الاشتراكيين بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء تماسكها الاجتماعي، وتعزيز حكمها الذاتي ومواردها المالية، وتعزيز الخدمات العامة والبنية التحتية».

لقد تركت السياسة الكتالونية وراءها ما يسمى بـ « العملية «، وهي الحركة المؤسسية والاجتماعية التي دامت عقداً من الزمن والتي سعت إلى انفصال كتالونيا من جانب واحد خارج القنوات القانونية القائمة.

كانت هذه حركة سياسية فرضت ضغوطا هائلة على مؤسسات الحكم الذاتي الكتالوني، وقسمت مجتمعها، وأثرت على اقتصادها وتسببت في أضرار شخصية جسيمة لقادتها. لقد كانت حركة تُظهر منطق الاستفتاء الضار الذي شهدناه في الكثير من دول العالم الغربي خلال العقد الماضي.

لكن الكتالونيين أنفسهم قرروا الآن إنهاء الأغلبية القومية (الاستقلالية) في برلمانهم ــ ونحن نعتزم الاستماع إليهم.

ماذا حدث بعد الانتخابات؟

بعد فوزه في الانتخابات الإقليمية التي جرت في شهر مايو بأغلبية الأصوات (٢٨٪)، أبرم الحزب الاشتراكي

الكتالوني (PSC–PSOE) صفقات مع التقدميين المؤيدين للاستقلال من اليسار الجمهوري في كتالونيا (ERC) وحزب سومار اليساري. الحصول على الأصوات اللازمة لتحقيق الأغلبية المطلقة في البرلمان وجعل سلفادور إيلا رئيسًا للحكومة العامة .

لذا، فبينما نعود إلى الحكومة بعد ١٤ عاماً في المعارضة، يتعين علينا الآن أن نتفاوض ونصيغ أغلبيات تقدمية قادرة على التغلب على الانقسامات التي شهدتها السياسة الكاتالونية الأخيرة. وحتى الآن، يبدو أن حزب إيلا قادر على اختراق الاستقطاب الراسخ من أجل تأسيس أهداف مشتركة جديدة للحكم الذاتي والاستقلال المالي في كتالونيا.

وقد حظي إيلا بالاهتمام خلال السنوات الأولى لوباء كوفيد - ١٩ كوزير للصحة في حكومة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، وقد كافأ الناخبون الكاتالونيون موقفه المرن والرصين والمتماسك في وقت يتسم بعدم اليقين والتغيير العميق. ونحن نعتقد أن عودة الاشتراكيين إلى الحكومة الكاتالونية هي انتصار للسياسة البناءة التي تبني الجسور ــ فضلا عن تأييد سياسة سانشيز الطموحة تجاه كتالونيا.

حركة الاستقلال تتراجع

لا تزال حركة الاستقلال ذات صلة بطبيعة الحال. لكنها تشكل أقلية في المجتمع الكتالوني، وهي اليوم منقسمة أكثر من أي وقت مضى، دون خريطة طريق واضحة تتجاوز التمثيل الذاتي الدائم لبعض أبطالها.

لكن كتالونيا ليست محصنة ضد الاتجاهات السياسية العالمية الكبرى أيضا، ومن بين تلك الاتجاهات التي أحدثتها هذه الانتخابات الأخيرة ميلاد حزب يميني متطرف مؤيد للاستقلال.

وقد أدى هذا إلى المفارقة المتمثلة في وجود حزبين يمينيين متطرفين في البرلمان الإقليمي اليوم، ينشران خطابات كراهية متطابقة تقريبًا بينما يرفعان أعلامًا وطنية مختلفة.

ويتلخص أحد التزامات حكومتنا الجديدة في استبعاد هذين التشكيلين ــ فوكس وأليانكا كاتالانا ــ من عملية

> **لا تزال حركة الاستقلال تشكل أقلية في المجتمع الكتالوني**

صنع القرار، مع الانخراط في حوار مع بقية البرلمان بشأن إعادة تشكيل الإجماع الاجتماعي الداخلي المتضرر في كتالونيا.

وعلى هذا فقد تجاوز الاشتراكيون ومجلس الإصلاح الأوروبـي مناطق الراحة التقليدية الخاصة بهم لإعطاء الأولوية للمصلحة العامة لكتالونيا.

دور كتالونيا في اسبانيا

نحن نركز على ضمان أن تلعب كتالونيا دورًا سياسيًا بناءًا في إسبانيا باعتبارها نفوذًا تحديثيًا وفيدراليًا.

علاوة على ذلك، باعتباره رئيسًا يهتم بالمجال العالمي والأوروبي، حافظ إيلا على حضور مهم في بروكسل وغيرها من العواصم الإستراتيجية خلال السنوات التي قضاها في قيادة الحزب المعارض. ومن خلال إقامة الاتصالات وإرساء الأساس لاستعادة صوت كتالونيا المفقود في بروكسل، تم التأكيد على هذه الرغبة في تشكيل دور قيادي في أوروبا من خلال تعيين المدير العام للاتصالات والمتحدث الرسمي باسم البرلمان الأوروبي جاومي دوتش كوزير إقليمي جديد للبرلمان الأوروبي.

لن يكون هناك نقص في التحديات، الداخلية والخارجية، التي ستواجهها حكومة كتالونيا الجديدة ــ فضلا عن قائمة طويلة من المهام المعلقة المتعلقة بالصحة والتعليم والبنية الأساسية للمياه والتحول البيئي وتحسين الحكم الذاتي والشؤون المالية.

لكن تأكيد إيلا على الحوار والشمولية يوحي بتشكيل حكومة كتالونية جديدة قادرة على إحداث تحولات منتجة.

صون الحريات هويتنا وعمق استراتيجتنا

*محمد شيخ عثمان

الحريات ليست فقط حقا فرديا، بل هي أيضا آلية ضرورية لتوجيه مسار الحكم نحو الديمقراطية الحقيقية والمواطنة الفاعلة وتعتبر جزءا أساسيا من مكونات الحكم الرشيد، النظام الذي يتيح للناس المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويضمن لهم الشفافية والمساءلة وسيادة القانون و هذا النوع من الحكم لا يمكن تحقيقه إلا في بيئة يتمتع فيها الأفراد بالحقوق والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

وتتجلى علاقة الحريات بالحكم الرشيد في تمكن حرية التعبير الأفراد من مناقشة السياسات الحكومية وانتقادها وتقديم بدائل، مما يسهم في تحسين أداء الحكومة وضمان تلبية احتياجات المجتمع.

وعبر سيادة القانون يضمن الحكم الرشيد حقوق الأفراد وحرياتهم وفقًا للقوانين، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويمنع الاستبداد،اضافة الى كل ذلك فان الحكم الرشيد المبني على احترام الحريات يعزز من الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

بالتالي، يمكن القول إن الحريات والحكم الرشيد هما عنصران متكاملان، لا يمكن تحقيق أحدهما بشكل كامل دون الآخر.

الاتحاد الوطني يدرك جيدا ان ارساء الحريات وصونها بالفعل من الأسس الجوهرية لتصحيح مسار التفرد نحو تحقيق المواطنة الحقيقية والحكم الرشيد و عندما يتمكن الأفراد من التعبير بحرية عن آرائهم وأفكارهم، فإن ذلك يسهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية تتسم بالتعددية والشمولية و من خلال التعبير الحر، يمكن للأفراد والمجتمع المدني ووسائل الإعلام أن يلعبوا دورًا رقابيًا، مما يجبر الحكومات او الاحزاب على تحسين أدائها والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.

وعندما يتمسك الاتحاد الوطني باستراتيجية تصحيح المسار نحو الحكم الرشيد يعني ذلك ان ارساء الحريات وصونها في صميم مهامه ونهجه الرصين وان خلافاته واختلافاته مع البارتي اساسه غياب مفهوم الحريات والشراكة في الادارة والقرار عبر سياسة التفرد والتسلط لهذا الحزب، ولولم يكن الاتحاد الوطني معنيا وحريصا على ارساء الحريات والحكم الرشيد لما اختلف مع الحزب الديمقراطي في كيفية الادارة وليكون للاقليم سمعة سيئة حيال الحريات وحقوق الانسان وادارة الحكم.

حتى عند منافسي حزبنا ايضا قناعة راسخة حول فضاء الحريات وحقوق الانسان لتصبح هذه الاستراتيجية هوية وسمة الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد سألوا استاذا جامعيا «من حزب اخر» عن سر الفضاء الحر في السليمانية فقال:دعني اصحح لك العبارة ،اينما يحكم الاتحاد الوطني تجد الحريات مكفولة للجميع « .

تمسكنا بتصحيح مسار الحكم هو في صميم حرصنا على ارساء الحريات والمواطنة ونضالنا سيستمر من اجل ذلك رغم الصعاب والعراقيل .